



دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة التربية والتعليم والشباب

تعليم جيد لجميع الشباب

تحديات - أولويات - اتجاهات

التقرير الوطني لحولة الإمارات العربية المتحدة

مقدم إلى

المؤتمر الدولي للتربية - مدت - جنيف

الدورة السابعة والأربعون

8 - 11 سبتمبر 2004م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	تمهيد: خلفية حول النظام التعليمي منذ القرن العشرين.....
	مسيرة الإصلاح والتطوير الإداري والتعليمي
10	أولاً : البواعث والمنهجية.....
14	ثانياً : المحاور والركائز الاستراتيجية.....
16	ثالثاً : الأهداف الاستراتيجية.....
20	الخطة الخمسية الأولى: 1999 - 2003 م.....
42	ملخص بأهم منجزات الخطة الخمسية الأولى 1999 - 2003 م.....
44	الخطة الخمسية الثانية: 2004 - 2008 م.....
52	التعليم للجميع.....
52	أولاً : تطوير برامج محو الأمية والتعليم الأساسي.....
60	ثانياً : برنامج ذوي الاحتياجات الخاصة.....
62	ثالثاً : المشاركة المجتمعية في التعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة.....
68	الخاتمة.....
	الملاحق
71	خلاصة التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة للعام 2002- 2003 م.....
72	مشروعات رؤية تطوير التعليم 2020 م.....
73	مجالات التطوير لمشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي.....
74	الخطة التنفيذية لمشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي.....
75	جدول مراحل تنفيذ مشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي.....
76	السلم التعليمي.....
	خريطة الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم والشباب قرار مجلس الوزراء
77	رقم 10 لسنة 2003 م.....

تمهيد

لقد ركز التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تطوير التعليم في الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية المنعقد في جنيف في سبتمبر 2001 على إبراز أهم الإصلاحات والابتكارات التي أدخلت على النظام التربوي بالدولة ، وذلك انطلاقاً من قناعة القيادة السياسية بأن التعليم هو الاستثمار والثروة الحقيقية لتنمية العنصر البشري المواطن، وإعادة التوازن الاستراتيجي للمجتمع، وتوفير متطلبات التنمية المستدامة من القوى العاملة، وإعداد جيل قادر على التفاعل مع التطور العلمي والتقني المتسارع، ونحن على أعتاب الألفية الثالثة بكل ما يميزها من تحديات سياسية واقتصادية وثقافية، تتمثل في العولمة وما يتوقع أن تفرزه من مستجدات في عالم دائم التطور، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وتذبذب أسعار النفط الذي يمثل المصدر الأساسي للدولة.

في ضوء كل ذلك، فقد حرصت وزارة التربية والتعليم والشباب على أن يهدف ذلك التقرير إلى إلقاء الضوء على أهم الإصلاحات والتجديدات التي أدخلت على النظام التربوي خلال السنوات العشر السابقة من 1990 - 1991 .

ولعل أهم ملامح تلك التغييرات ما يلي:

× الإطار القانوني للتعليم والتشريعات المنظمة للشؤون الإدارية والمساندة للعمل الفني، تحقيقاً لتكامل الأداء في قطاع التربية والتعليم والشباب، وسياساته، والذي أهتم بمعالجة الآتي:

- الهيكل التنظيمي للوزارة وإداراتها.

- السياسة التعليمية التي أكدت على المبادئ التي أقرها المؤتمر العالمي حول (التعليم للجميع) الذي عقد في جومتين بتايلاند في مارس 1990 ، التي أكدت على تحسين وتجويد نوعية التعليم، كما أكدت السياسة التعليمية على ديمقراطية التعليم ونشره في القرى والمناطق النائية أسوة بالمدن، مستخدمين التخطيط التربوي الشامل كوسيلة للتحسين النوعي للتعليم وبما يلبي الحاجة للتنمية

الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ارتكزت تلك السياسة على ستة مبادئ هي:

- تربية المواطن وتنشئته تنشئة إسلامية قيّمة.
- التعليم من أجل تعزيز الانتماء الوطني.
- التعليم من أجل ترسيخ المسؤولية المجتمعية.
- التعليم من أجل التعليم النافع المنتج بغية تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
- التعليم للإعداد للمستقبل المتغير المتطور.
- التعليم من أجل التعليم المستمر.

ولعل الإصلاحات الرئيسية التي استهدفها تعزيز الوطني للدورة السادسة والأربعين هي:

- × إعادة هيكلة الوزارة لدعم برامج تطوير التعليم.
- × تطوير مرحلة رياض الأطفال.
- × تنظيم وتطوير التعليم الخاص.
- × تقويم التعليم الابتدائي
- × تقويم البرنامج الوطني لمحو الأمية.
- × إعادة برامج رعاية الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- × تحديث برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر.
- × تطوير الإدارة المدرسية.

ومنذ العام 2000/1999 شهدت ساحة التربية والتعليم تغيرات نوعية

متلاحقة في مجال التعليم، شملت تطويراً في النواحي التالية:

- إجراء تعديلات على الهيكل الإداري شمل استحداث درجة الوكيل المساعد لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، وبعض الإدارات، (أنظر هيكل الوزارة المرفق).
- في التعليم النوعي إلغاء تبعية التعليم الفني الصناعي والتجاري إلى الوزارة.
- تفويض الصلاحيات والاختصاصات من الوزارة إلى المناطق التعليمية، وتشكيل مجالس المناطق ومجالس المدارس، من أجل تحقيق المشاركة المجتمعية والعمل

المؤسسي، وتكريس سياسة مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

- تطوير مناهج التعليم الأساسي والثانوي، وتطوير البيئة المؤسسية ومناخ صناعة القرار، والبيئة المدرسية وتنمية الكوادر البشرية اللازمة لعملية التطوير، وتجهيز الأبنية المدرسية وفقاً لمتطلبات ومعايير التطور المنشود .

- تنظيم التعليم الخاص كشريك فاعل للرقى بالتعليم.

وقد جاءت هذه التغييرات والتطوير في إطار مسيرة الإصلاح والتطوير الإداري والتعليمي الذي حملته رؤية التعليم 2020 ، التي تعتبر محصلة عمليات متعددة من التخطيط الاستراتيجي، تهدف إلى تحقيق تعليم أفضل لأعداد أكبر وبتكلفة أقل، وحشد الطاقات وتعبئة الجهود والموارد، واستنفار الكفاءات، لتحقيق الأهداف التي تنادي بها هذه الرؤية، والتي يمكن تناول منهجيتها ومحاورها في الآتي:

أولاً : البواعث والمنهجية

×× البواعث:

انطلاقاً من إيمان قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بالدور الهام والحيوي الذي يلعبه التعليم في التنمية الوطنية والبشرية المستدامة، وانعكاساً لطموحات وتوجهات الدولة وسعيها المتواصل لتحقيق مزيد من التطور والتقدير في سائر المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

وترجمة لتوجهات صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وقائد مسيرة التنمية والعطاء، وأخيه صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وإخوانهما أصحاب السمو الشيوخ أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات.

وتعزيزاً لرغبة شعب دولة الإمارات العربية المتحدة ومؤسساته الوطنية في توفير نظام تعليمي يجمع بين الأصالة والمعاصرة: أصالة التراث العربي والإسلامي، ومعاصرة العالم المنفتح الذي أضحى قرية صغيرة في خريطة الكون، بما فيه من علم وتقانة، وبما يفرضه علينا من تحديات سياسية واقتصادية وثقافية، لا يمكن التعامل معها إلا بنظام تعليمي فاعل، تتوافر له الأهداف الإستراتيجية المتطورة، والمحتوى العلمي المتجدد، والطرائق والأساليب والوسائل الحديثة، وقبل هذا كله القوى البشرية الكفاء والماهرة، والقابلة للتدريب المستمر، ليرتفع التعليم إلى مستوى المهن الرفيعة، ومن ثم يزداد مردوده الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

في رؤى كل ذلك، فإن وزارة التربية والتعليم والشباب قد أنجزت وثيقة إستراتيجية هامة، تعبر عن رؤية التعليم في الدولة حتى عام 2020، وترسم صورة لما سيكون عليه التعليم، وما يجب أن يكون عليه بحلول عام 2020، وبحلول هذا التاريخ ستتخرج من مدارسنا وجامعاتنا ومعاهدنا الفنية أجيال جديدة مسلحة بعلوم المستقبل، وممتقنة لتقنيات العصر، وقادرة على الإنتاج والعطاء بمعدلات

عالية، تضع الإمارات في مصاف الدول المتقدمة، والقادرة على التنافس في عالم الاقتصاد الكوني.

ومن دراسة الماضي والحاضر انطلقنا على استشراف المستقبل، وتحديد الأهداف الإستراتيجية التي ترسم معاني التغيير المنشور، ووضع الركائز الإستراتيجية التي هي محاور التطوير المنشود.

وقد اعتمدنا بالأساس على وثيقة السياسة التعليمية التي اعتمدها مجلس الوزراء الموقر في أبريل 1995، وهي وثيقة تشخص البيئة الخارجية للنظام التعليمي، أما تشخيص البيئة الداخلية فجاءت نتيجة للزيارات الميدانية المكثفة، والاستماع إلى المديرين والموجهين والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور، وكذلك من الإعلام الهادف والرشيد، ثم عكف المستشارون والخبراء على إعداد وثيقة الرؤية وفقاً للأسس والتوجهات التي أشرنا إليها، فتم ترجمة الأهداف الإستراتيجية إلى مشروعات وبرامج تنفيذية، وتم برمجتها مالياً وزمنياً، وتحديد أولويات تنفيذها، وتوزيعها على أربع خطط تشغيلية، مدة كل منها خمس سنوات تبدأ في عام 2000 وتنتهي في عام 2020، كما يتم بناء أدوات تقييم الخطط والمشروعات بنائياً لتصحيح مسارها، وختامياً لتقويم إنجازاتها.

وقبل عرض وثيقة رؤية التعليم 2020 على مجلس الوزراء الموقر لمناقشتها وإقرارها، تم عرضها على شرائح مجتمعية للاستماع على رأيها، ومن هذه الشرائح أساتذة الجامعات والمثقفون، ورجال المال والأعمال والإعلام، وممثلون للعاملين في قطاع التعليم وأولياء الأمور والطلاب، وذلك بهدف أن تأتي الوثيقة في صورتها النهائية وطنية في نزعتها، ومجتمعية في توجهها، ومعبرة عن أمانى وتطلعات المجتمع، لأن التعليم شأن مجتمعي يؤثر في كل الأفراد، وتتعامل معه كل الأسر، ومن ثم فإن الوزارة حريصة كل الحرص على الدعم القيادي والمجتمعي لبرنامج تطوير التعليم.

ولما كانت عملية إعداد الرؤى المستقبلية لصيقة الصلة بمنهجيات التخطيط الاستراتيجي، المعتمدة على مجموعة من الأنشطة النسقية المتكاملة التي تتحرك في حركة دائرية تعكس الطبيعة الاستمرارية لتطوير التعليم، فقد جاءت رؤية التعليم 2020 ثمرة لجهود تخطيطية مكثفة، واعتمدت على المنهجيات الآتية:

1. دراسة الأسس التي تركز عليها عملية التطوير مثل: التراث الحضاري (خاصة اللغة والدين) والتاريخ، وتوجهات القيادة العليا.
2. تقويم البيئة الداخلية للنظام التعليمي بما فيها من كفاءات وموارد بشرية واقتصادية ومعلومات، وبما لديها من استراتيجيات شاملة وخطط تشغيلية، وكذلك مستوى أدائها وما حقته من إنجازات وما لم تحققه، والمناخ التنظيمي الذي تتحرك من خلاله وما يسوده من قيم، وما يفرزه من قضايا ومشكلات، وما يزيد من حركته أو يعيق قدرته على التطوير.
3. تقويم البيئة الخارجية للنظام التعليمي وعلاقته كنسق فرعي بغيره من عناصر النسق الاجتماعي الأخرى مثل (السكان، والخصائص المجتمعية، والجوانب الاقتصادية، وسياسات التنمية الشاملة، وتوجهات الدولة)، والتعرف على مكانة التعليم في النظام الاجتماعي، ومدى تفاعله مع المؤسسات المجتمعية الأخرى وتفاعلها معه.
4. وضع أهداف إستراتيجية طويلة المدى تعبر عن الطموح المؤسسي لمواجهة التحديات.
5. وضع محاور إستراتيجية تحكم حركة السياسة التعليمية وتوجهها نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية، وتتضمن مبادئ ومجالات التطوير.
6. وضع بدائل عملية ومقترحات وبرامج عمل لوضع الأهداف الإستراتيجية موضع التنفيذ والمفاضلة بينها وفقاً لمجموعة من المعايير التي يقترحها المخطط، وتعتمدها القيادة التربوية.

7. وصف المنظمة في المستقبل وهو ما يعرف «برؤية النجاح» وهي عبارة عن مجموع العمليات التخطيطية السابقة (1 - 6) أي أن السياسة وحدها لا تكفي، ولكن لابد من ترجمتها على بدائل ومشروعات وبرامج تتمحور جميعها حول القضايا الإستراتيجية الحاكمة لحركة المنظمة.
8. الأفعال Actions وهي خطوة تعني بوضع الخطط والمشروعات موضع التنفيذ بعد توفير متطلباتها من المال والبشر والثقافة.
9. النتائج التي تعكس مدى تحقق الأهداف الإستراتيجية وجدوى نجاح الرؤية المستقبلية في تحريك النظام التعليمي نحو مزيد من الفاعلية والكفاءة والكفاية.
10. تقويم الإنجازات كمأ وكيفا، لمعرفة أثرها المباشر Direct Effect والمتباعد Long Effect والمتوالد Multiplier Effect .
11. إعادة التخطيط أو بدء دورة أخرى من التخطيط الاستراتيجي، ورؤية مستقبلية أخرى تستوعب كل الدروس المستخلصة من الحقبة الزمنية السابقة، وتستجيب للتحديات المستمر والمستجدة.

ثانياً: المحاور والركائز الاستراتيجية

المحاور أو الركائز الإستراتيجية وتسمى أحياناً بالأعمدة الإستراتيجية هي مجموعة من المبادئ والثوابت ذات الصلة الوثيقة بطبيعة ووظيفة النظام التعليمي في المجتمع.

وفيما يلي المحاور الإستراتيجية للنظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة:

1) زيادة التلاحم والتفاعل بين النظام التعليمي - كنسق مجتمعي فرعي - وبين الأنظمة المجتمعية الأخرى، وذلك من أجل خدمة أغراض التنمية الشاملة، وتحقيق التنمية المستدامة لمجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، ويمكن تلخيص هذا المحور في عبارة «التعليم محفز للتنمية الوطنية».

2) الارتقاء بالمستوى المهني والمهاري لجميع العاملين في قطاع التعليم، ورفع مستوى الأداء والإنجاز بما يؤدي إلى رفع معدلات الكفاءة الداخلية والخارجية في النظام التعليمي، سعياً لزيادة الإنتاجية وخفض كلفة الوحدة، وتحقيق الفعالية الاقتصادية. ويمكن تلخيص هذا المحور بعبارة «تعظيم إنتاجية النظام التعليمي وكفاءة تكلفته».

3) الجودة والتطوير المستمر، وهذا المحور الاستراتيجي يقتضي استكمال وتطوير البنى التحتية والمؤسسية للنظام التعليمي ليزداد مردوده الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويصبح قادراً على الاستجابة بكفاءة وفعالية لتحديات الحاضر ومشكلاته، ويواجه تحديات المستقبل ومحاذايره ويتكيف مع التغير واتجاهات التطور محلياً وإقليمياً وعالمياً. إن تحسين عناصر الجودة النوعية في النظام التعليمي يقتضي الاهتمام بمدخلاته وعملياته (الأهداف المناهج والمواد التعليمية، المعلم وكفاياته التدريسية، منهجيات وأساليب وأدوات التقويم)، وذلك من أجل إعداد جيل من المبدعين القادرين على الإبداع والابتكار، وبناء المجتمع المنتج المتقدم في سائر نواحي الحياة، والمعتمد في قوته

- وتتميته على أسس العلم والمعرفة والتقانة وثوابت تراثه الحضاري الأصيل.
- 4 (التعليم محفز للثقافة والمعرفة أي زيادة مساهمة النظام التعليمي في التطور المعرفي، والنمو الثقافي والحضاري، والتقدم التكنولوجي، حتى يتمكن المجتمع من التنافس في عالم الاقتصاد الكوني.
- 5 (البنية الأساسية المرنة والملائمة، ويقتضي هذا المحور - على مستوى البيئة الخارجية للنظام التعليمي - تحرير إجراءات التمويل والأخذ بالأنظمة الحديثة في الموازنات مثل موازنة الأداء، والقائمة على أساس تنفيذ مشروعات محددة للتطوير، كما لا بد من تيسير القواعد والإجراءات الإدارية حتى تتمكن القيادة التربوية من الوفاء بالتزامها أمام المجتمع وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنشودة بكفاءة وفعالية، وعلى مستوى البيئة الداخلية فإن هذا المحور يقتضي تطوير البنى المؤسسية واستحداث آليات مناسبة ومدربة لتنفيذ مشروعات وبرامج التطوير التعليمي.
- 6 (المشاركة والمساهمة والدعم المجتمعي للتعليم، لأن التعليم شأن مجتمعي. وهذا يقتضي زيادة حجم المشاركة المجتمعية في تخطيط وتمويل وإدارة التعليم تحقيقاً لمبدأ التعليم حق للجميع وأن التعليم شأن مجتمعي، وهذا يقتضي تكامل التعليم العام والتعليم الخاص، وكذلك تكامل التعليم الرسمي وغير الرسمي والبحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم وتطويره وتحسين جودته النوعية.
- 7 (إعادة هيكلة المراحل التعليمية من أجل تحقيق التكامل بينها، فلا بد من تحقيق التكامل بين حلقات التعليم: العام والفني والجامعي والتقني، وعلى جميع المستويات، وإصلاح أي خلل هيكلية يوجد في أي حلقة من حلقات التعليم، حيث إن ذلك يؤثر على كفاءة وفعالية الحلقات الأخرى. ومن شأن هذا التكامل أن يؤدي إلى نجاح جهود التعليم في بناء البشر، والارتقاء بمستوى المورد البشري، ويعظم حجم مشاركته في جهود التنمية واستفادته من ثمارها، فالإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها معا.

ثالثاً: الأهداف الإستراتيجية

فيما يلي نعرض ثلاثة وعشرين هدفاً استراتيجياً للنظام التعليمي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ونرجو أن تكون هذه الأهداف ملبية لطموحات الدولة، وجديرة في توجهاتها، وممكنة التنفيذ في ضوء الإمكانيات المتاحة، لأن التخطيط الجيد هو المواءمة بين فن الممكن وفن المستحيل.

بحلول عام 2020، سوف يكون نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة قد حقق - بعون الله - جميع الأهداف الاستراتيجية الآتية:

1. يكون جميع المعلمين في جميع مراحل التعليم من حملة المؤهلات الجامعية التربوية.
2. يكون جميع مديري المدارس ومديراتها من حملة المؤهلات العليا التربوية، ويكون 50 منهم على الأقل قد تمكنوا من الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه في إدارة التعليم والإشراف التربوي.
3. ترتفع معدلات التوطين بين فئات المعلمين، والمديرين والإداريين إلى أكثر من 90% من مجموع العاملين في قطاع التعليم، وتصل نسبة المواطنين في العمالة المساعدة إلى 100%.
4. توفر رياض الأطفال حاسوباً لكل عشرة أطفال، وتوفر المدارس الابتدائية حاسوباً لكل أربعة تلاميذ، وتوفر المدارس الإعدادية حاسوباً لكل تلميذين، وتوفر المدارس الثانوية حاسوباً لكل طالب.
5. تكون جميع الأنظمة التعليمية محدثة ومؤثثة ومجهزة وفقاً للمعايير التي تقرها الوزارة، خاصة المعايير الوظيفية الخاصة بالتصميم والتشييد والتأثيث والتجهيز والصيانة وكذلك مواصفات الأمن والأمان والجمال.
6. تصل نسبة التدفق من الثانوية العامة إلى 90% فأكثر، من جملة الملتحقين بالصف الأول الابتدائي لذات الفوج.
7. تتوافر المكتبات المدرسية بجميع مدارس المراحل المختلفة، وينشأ في كل مدرسة

- مركز لمصادر التعلم، يساعد على تنويع أوعية التعلم وتنمية القدرات الخاصة، ومنها قدرات التعلم الذاتي والتعلم المستمر والتعلم الابتكاري.
8. القضاء تماماً على أمية الكبار وسد منابع الأمية وإيجاد برامج التأهيل المهني والتدريب الفني للكبار لتأهيلهم للانخراط في سوق العمل والإنتاج.
9. تحسين عناصر الجودة النوعية في النظام التعليمي، وضمان انفتاحه على الأنظمة التعليمية الأخرى وإعداد طلاب الإمارات وطالباتها للمشاركة في مسابقات التحصيل الدولية (خاصة أولبياد العلوم والرياضيات) والأنشطة التنافسية الدولية الأخرى.
10. جعل نظام التعليم العام والفني منفتحاً في قنواته، متكامل مع التعليم الخاص والعالي التقني والجامعي معاً، وذلك منعاً لحدوث أي خلل هيكلية في أية حلقة من حلقات النظام التعليمي.
11. تحقيق مبدأ «التعليم حق للجميع» وترجمة هذا الحق إلى فرص تعليمية متكافئة لكل من الولد والبنات، وبين أبناء المناطق المتعددة بالدولة، مع تنويع تلك الفرص لتستجيب للفروق الفردية بين المتعلمين.
12. إعداد جيل من المبدعين المبتكرين الذين يمكنهم تنمية الحضارة والمساهمة في صناعة التقدم، وذلك من خلال توفير المناهج الإثرائية للفائقين والمبدعين واستخدام طرائق التدريس المناسبة، وكذلك توفير المناهج التعليمية العلاجية لذوي الحاجات والقدرات الخاصة.
13. تطوير التعليم الثانوي وجعله إلزامياً، إذ إنه أصبح يمثل الحد الأدنى من الثقافة العامة المشتركة واللازمة لأي تخصص مهني. وهذا يقتضي إلغاء التشعب في جميع صفوف المرحلة الثانوية.
14. إحداث تغيير جذري في مفاهيم وأساليب وممارسات التعليم والتحول من الكم إلى الكيف، ونقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم، ومن المعلم إلى المتعلم، ومن الحفظ والاستظهار إلى التفكير والتأمل والتخيل والابتكار. وهذا الهدف يقتضي تدريباً مستمراً للمعلمين والموجهين لتغيير أدوارهم التقليدية التي تدعم الطموح الاجتماعي إلى العمل على تنمية ثقافة الإبداع.

- 15 . توفير برامج الرعاية الطلابية المتكاملة والتي تشمل الرعاية الاجتماعية والبدنية والنفسية والإرشادية والثقافية عن طريق تعميم خدمات الإرشاد النفسي والتربوي والاجتماعي والرياضي والمهني على جميع المدارس والمراحل لمساعدة الطلاب على اتخاذ القرار التعليمي والخيار المهني معاً.
- 16 . بناء الشخصية المسلمة المؤمنة بدينها والواعية بمصير أمتها العربية وقدرها، والقادرة على فهم دينها السماح فهماً سليماً، لتكون قادرة على التكيف مع التغير والثقاف والتحاور مع ثقافة الآخرين.
- 17 . تحقيق معدلات أعلى من التحصيل التعليمي مقيساً بمعايير عالمية للتحصيل، مع الاهتمام بصفة خاصة بعلوم العصر وتشمل: اللغة القومية، واللغة الانجليزية، والعلوم، والرياضيات، وتطبيقات الحاسوب. ويقتضي ذلك التطوير المستمر لمناهج هذه المواد وتوظيف الحاسوب كوسيلة للتعلم في التعليم العام واستخدامه مادة للتعلم في التعليم الفني لإعداد جيل من التقنيين الذين تعتمد عليهم مشروعات التنمية في القطاعات المختلفة.
- 18 . تعميق الإحساس بالانتماء المهني لدى العاملين في قطاع التعليم من معلمين ومديرين وإداريين، ورفع مستوى مهنة التعليم إلى مستوى المهن الرفيعة كالطب والهندسة. ويتحقق ذلك من خلال الجهد المتواصل للتنمية المهنية والمهارية للعاملين في التعليم عن طريق التدريب والتعليم المستمر، كذلك تكثيف الجهود لحل ما يواجهونه من مشكلات اجتماعية واقتصادية ومهنية، واستخدام سلة متكاملة من الحوافز.
- 19 . إعادة هيكلة موازنة التعليم وتعظيم الصرف على الجوانب النوعية في العملية التعليمية من أجل تحسين المخرجات. ويجب أن تقاس معدلات الصرف على العملية التعليمية وكفاءة الإدارة بالمعايير العالمية في هذا المجال، وتعزيز دور الرقابة الداخلية.
- 20 . زيادة الوعي المجتمعي بضرورة تطوير التعليم من أجل تفعيل مساهمته في التنمية الوطنية وذلك من خلال أنشطة إعلامية مخططة تخطيطاً سليماً، ومن ثم يزداد دعم المجتمع ومساهمته في تطوير التعليم.

21. تطبيق أنظمة مطورة من الاتصالات والمعلومات ، من أجل تحقيق كفاءة التمويل وتحسين إجراءات العمل. ويشارك في استخدام هذه الأنظمة والوسائل التكنولوجية: المعلمون والمديرون والطلاب وأفراد المجتمع.
22. تطوير المناهج وطرق التدريس وأساليب تنظيم المدرسة من أجل تلبية الاحتياجات المستقبلية للطلاب وتسليحهم بمهارات التكيف مع التغير ومواجهة التحديات التي يواجهونها في المجتمع الكوني، ومن أمثلة تلك المهارات استراتيجيات تحليل السيناريوهات والمفاضلة بين البدائل.
23. تطوير رياض الأطفال ليأتي جميع الأطفال إلى الصف الأول الابتدائي وهم مستعدون للتعلم عقلياً وجسدياً وانفعالياً واجتماعياً، ولا يكون لديهم أي عائق من عوائق التعلم.
- وكما أشرنا في صدر تناولنا للرؤية 2020 بأنها قد تُرجمت في هيئة مشروعات تطويرية وزعت على أربع خطط خمسية تنتهي في العام 2020 .
- وسوف نستعرض في هذا السياق المشروعات التطويرية التي طرحت خلال الخطة الخمسية الأولى 1999 - 2003 وأهم إنجازاتها، ثم نعرض إلى الملامح الرئيسية للخطة الخمسية الثانية 2004 - 2008 ، والنتائج المتوقعة تحقيقها، كما يلي:

الخطة الخمسية الأولى 1999 - 2003

تمهيد :

لقد تمخضت رؤية تطوير التعليم 2020 عن (41) واحد وأربعين مشروعاً تم تقسيمها على ستة قطاعات هي:

- تطوير السياسات التعليمية ومناخ صناعة القرار (عشرة مشروعات).
- تطوير المناهج الدراسية (أربعة عشر مشروعاً).
- تطوير أنظمة تقويم الأداء وتحديد المسئولية وقبول المساءلة (أربعة مشروعات).
- تطوير تكنولوجيا المعلومات وحسن استخدامها (ثلاثة مشروعات).
- رفع كفاءة القوى البشرية العاملة في قطاع التعليم (خمس مشروعات).
- حشد الموارد ودعمها وتوجيهها من أجل تنفيذ البرنامج الشامل لتطوير التعليم (خمسة مشروعات).

ويتحرك تطوير التعليم في ثلاثة اتجاهات هي:

أ. اتجاه التغيير التحديثي: أي تحديث ما هو قائم كتطوير طرق التدريس ورفع كفاءة الأداء.

ب. اتجاه التغيير الهيكلي: ويعني تطوير البنى التحتية القائمة أو استحداث بنى جديدة لتنفيذ مشروعات التطوير مثل: مراكز التدريب ومراكز تطوير المناهج ومركز تطوير الامتحانات.

ج. اتجاه التغيير المؤسسي: ويعني التغيير الشامل في جميع عناصر المنظومة التعليمية

وتصنف هذه المشروعات حسب موقعها من التطوير على ثلاثة شعب هي:

- مشروعات أساسية.

- مشروعات مساندة.

- مشروعات إضافية.

(أنظر الجدول رقم 1/ المرفق).

وقد بدئ بتففيذ أربعة وعشرين مشروعاً خلال الخطة الخمسية الأولى، موزعة على أساس مجالات لتطوير المحاور الإستراتيجية، وذلك في إطار الأسس والمعايير التالية:

1. ارتباط المشروع بالأهداف الإستراتيجية لرؤية التعليم 2020 .

2. الجدوى التعليمية والاقتصادية والاجتماعية للمشروع.

3. توافر إمكانية التنفيذ (المادية والبشرية).

4. معرفة الأولوية في بدائل التنفيذ.

5. العائد المباشر وغير المباشر للمشروع.

6. التأثير المتوالد للمشروع على القطاعات الأخرى.

وقد روعي ألا تستخدم هذه المعايير فقط في تحديد المشروعات، ولكن أيضاً في توزيعها على برامج العمل السنوية، وتم توجيه المشروعات والبرامج في المجالات التالية:

1. تطوير المناهج

2. تطوير رياض الأطفال ومدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (1 - 5).

3. تنمية وتطوير الموارد البشرية والتوطين.

4. البيئة المؤسسية ومناخ صناعة القرار.

5. إدخال تكنولوجيا المعلومات.

ولغرض تحقيق الاستفادة القصوى من الاعتمادات المالية المتاحة للوزارة في ميزانيتها السنوية، تم العمل بميزانية البرامج والأداء، عبر إعادة توزيع موارد الميزانية لتصب في خدمة المشروعات والبرامج والمجالات المحددة لها، وبما تخدم الأهداف الإستراتيجية، وفقاً لخطة تنفيذية مدتها خمس سنوات، يتم من خلالها الالتزام بتففيذ المشروعات والبرامج، وتقييم الأداء فيها وفق الاعتمادات المحققة لهذه الخطة، والتي صممت بطريقة تخطيطية لتخدم اتجاه التطوير، بحيث تحقق

الإعداد للبنية الأساسية التي هي الأساس للتطوير المنشود، والذي يبدأ بالخطوة الخمسية الثانية. وتم البدء في الخطة الخمسية الأولى في العام الدراسي 2000/1999، واحتوت على المشروعات والبرامج التالية:

أولاً: المناهج والمواد الدراسية

1. تطوير مناهج رياض الأطفال.
2. تقويم مناهج المواد الأساسية في التعليم العام.
3. إعداد وثائق ومفردات مناهج التعليم العام.
4. تطوير التعليم الأساسي والثانوي.
5. تطوير التعليم الفني.
6. تطوير تعليم الكبار ومحو الأمية.

ثانياً: البيئة المؤسسية ومناخ صناعة القرار

1. خطة التطوير الإداري بالوزارة والمناطق التعليمية.
 - أ. إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي للوزارة.
 - ب. نقل الأعمال التنفيذية إلى المناطق التعليمية والمدارس، وفق سياسة: «مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ».
 - ج. تحديد موازنة لكل منطقة ومدرسة وفق خطط سنوية معتمدة.
2. إعادة تنظيم السلم التعليمي، وتضمن إعادة تنظيم مراحل التعليم من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر على النحو التالي:
 - أ. المرحلة التأسيسية: الحلقة الأولى وفيها الصفوف (1 - 5).
 - ب. المرحلة التأسيسية: الحلقة الثانية وفيها الصفوف (6 - 9).
 - ج. المرحلة الثانوية: وفيها الصفوف (10 - 12).
3. تنظيم وتطوير التعليم الخاص.

ثالثاً: البيئة المدرسية

1. توطين مدارس الذكور في الحلقة التأسيسية الأولى (1 - 5).
2. تطوير نظام معلم الفصل (1 - 3).
3. تطوير المعامل والمختبرات العلمية عبر:
 - أ. استكمال اللوازم والتجهيزات.
 - ب. تفعيل دور المختبرات العلمية من خلال الأداء العملي.
 - ج. رفع الكفاءة المهنية لأمناء المختبرات.
4. تطوير المكتبات المدرسية من خلال:
 - أ. تحويل المكتبات إلى مراكز مصادر تعلم.
 - ب. إنشاء مراكز مصادر تعلم جديدة.
 - ج. رفع الكفايات المهنية للعاملين في المراكز.
 - د. حوسبة الإدارة المدرسية.

رابعاً: تخطيط وتنمية الموارد البشرية عبر:

1. تنظيم التوطين والإحلال.
 - أ. خطة توطين الهيئة التعليمية بمعدل ألف معلم ومعلمة وفني سنوياً.
 - ب. خطة للإحلال لغير المواطنين.
 - ج. استكمال الجهاز الإداري والفني للمدارس عبر تذويب الشواغر من الدرجات التي تتوفر بالوزارة.
2. إنشاء مراكز للتدريب أثناء الخدمة عبر:
 - أ. إنشاء عشرة مراكز تدريب في الإمارات المختلفة.
 - ب. خطة خمسية لتدريب المعلمين والمعلمات.
 - ج. تدريب مدراء ومديرات المدارس والإدارات المركزية والمناطق التعليمية.
3. إعادة تنظيم وتطوير التوجيه التربوي عبر:
 - أ. خطة توطين التوجيه.

- ب. تطوير مفاهيم وأساليب وممارسات التوجيه.
4. الكادر التعليمي الحافز لتطوير مهنة التدريس.
5. نظام الترقيات للعاملين في الميدان التربوي.
6. الابتعاث للحصول على المؤهلات العليا.
7. تنظيم استقطاب الهيئة التعليمية.

خامسا: إدخال تكنولوجيا المعلومات عبر:

1. تحديث مختبرات تدريب الحاسوب بالمدارس.
 2. إدخال برمجيات تعليمية في المراحل الثانوية.
 3. تعميم مادة تقنية المعلومات للمراحل الدراسية المختلفة.
 4. التوسع في برامج سمو الشيخ محمد بن راشد لتدريس الإنترنت.
 5. شبكة المعلومات لدعم الاتصالات عبر:
 - أ. ربط المناطق التعليمية والمدارس بشبكة اتصالات حاسوبية.
 - ب. ربط المدارس الخاصة بشبكة معلومات.
 - ج. توفير نظم المعلومات للموارد البشرية والقبول والتسجيل والامتحانات.
 6. شبكة المعلومات ودعم القرار عبر:
 - أ. التحول نحو استخدام أنظمة الكترونية للمعاملات الإدارية.
 - ب. تنظيم المعلومات لدعم القرار التربوي.
 - ج. استخدام البريد الإلكتروني في تبادل المعلومات.
 - د. تنظيم المراسلات بين الوزارة والمناطق والمدارس.
- وكما هو واضح من المشروعات والبرامج التي تضمنتها الخطة الخمسية الأولى، إنها اتجهت نحو تنظيم المؤسسة التعليمية وإعدادها لتكون قادرة على استيعاب احتياجات تطوير المنظومة التعليمية، ولقد تنوعت المشروعات والبرامج بالشكل الذي يتيح تغطية البيئة التعليمية من البنية التحتية والنظم والإجراءات والموارد البشرية والتدريبية، فهناك مشروعات أساسية وبرامج مساندة (داعمة) لهذه المشروعات ومحقة التكامل والفاعلية، ولغرض تحقيق أهداف هذه الخطة بالشكل

الذي يضمن التطوير، فقد تم صياغة موازاناتها وفقاً لأولويات هذه المشروعات والبرامج، وضمان توفير نجاحها لتكون قادرة على توفير البيئة والظروف الملائمة لمشروعات وبرامج أخرى.

وفيما يلي توضيحاً للموازنات التي خصصت لهذه المشروعات منذ العام الدراسي 1999/2000 .

الخطة الخمسية الأولى بمشروعاتها وبرامجها التطويرية تنتهي في العام الدراسي 2003/2004 وقد تحققت من خلالها الأمور التالية:

أولاً : المناهج والمواد الدراسية

1. تطوير رياض الأطفال :

- أ. تم الانتهاء من إعداد وثيقة منهج رياض الأطفال والمواد الدراسية المطلوبة.
- ب. تم الانتهاء من تطوير عدد (72) روضة أطفال على المنظومة الجديدة والمناهج والمواد الدراسية الخاصة بها، بما فيها تدريب وإعداد الرياض بالتجهيزات.
- ج. تفعيل مركز تطوير رياض الأطفال، والتهيئة لافتتاح ثلاث مراكز لتدريب معلمات رياض الأطفال في الإمارات.

2. تقديم مناهج المواد الدراسية في التعليم العام :

تطوير التعليم يبدأ من الوقوف على الممارسات السائدة ومحاولة تقييمها، لمعرفة أوجه القصور والضعف والقوة، والعمل على حصرها ومحاولة التعامل معها.

وتعتبر المناهج محور هذا الاهتمام، فقد بدأت الوزارة تقييم المناهج في بداية العام الدراسي 1999، حيث تم تشكيل فرق عمل اشترك فيها المتخصصين من الجامعات من داخل الدولة، والخبرات العربية والمواطنة، وكذلك الكوادر المختلفة من المعلمين والموجهين بالوزارة، وشمل التقييم مناهج التربية الإسلامية واللغة العربية واللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات والمواد الاجتماعية ومواد الأنشطة.

ولعرض نتائج الدراسات التقييمية، تم تنظيم مؤتمر عام ساهم فيه الميدان التربوي بشكل فعال، وتم إعداد التقارير الخاصة بكل مادة واعتبرت أهم المرجعيات لعملية التطوير، وقد أظهرت هذه التقارير جوانب القوة والضعف في المناهج، وتمثلت في التكرار والحشو، واعتماد أسلوب التلقين والحفظ والاسترجاع، وعدم الاهتمام بالكفايات ومهارات التفكير لدى الطلبة، بالإضافة إلى عدم وجود وثائق واضحة الأهداف والمفردات. إلا أن هذا لا ينفي أن هذه المواد قد احتوت أيضاً على ثروة جيدة من الخبرات التربوية والمعرفية التي تشكل الأساس للتطوير المنشود.

3. إعداد وثائق ومفردات مناهج التعليم العام:

بعد الانتهاء من تقييم المناهج، قامت الوزارة من خلال اللجان المختصة وبمشاركة فاعلة من الجامعات بالدولة في الانتهاء من إعداد وثائق منهج المواد التالية:

أ. اللغة العربية.

ب. التربية الإسلامية.

ج. اللغة الإنجليزية.

د. العلوم.

هـ. الرياضيات.

و. التربية الوطنية.

وجاري العمل على الانتهاء من الوثائق التالية، والتي تم جدولتها لتنتهي في عام

2004، وهي:

أ. المواد الاجتماعية.

ب. التربية الفنية.

ج. التربية الموسيقية.

د. التربية الرياضية.

هـ. مواد الأنشطة الإثرائية.

و. تقنية المعلومات التي سوف تدرس باللغة الانجليزية.

وقد تم إعداد هذه الوثائق وفقاً للمرتكزات التالية:

أ. اعتبار المتعلم محور العملية التعليمية، ونقل ممارسة التعليم من المعلم إلى المتعلم، لِيَتاح له تكوين خبرة تعليمية تراكمية.

ب. تنمية مهارات التفكير العلمي، ومهارة صناعة القرار وحل المشكلات، والتفكير الإبداعي والناقد.... وغيرها.

ج. مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين، وإيجاد حيز في المنهج لبطيء التعلم والمتميزين.

د. تعزيز ارتباط المتعلم بمجتمعه وجذوره الثقافية والوطنية.

هـ. تعزيز واحترام الوظيفية المرتبطة بحياة الفرد.

وتحتوي كل وثيقة على الأهداف العامة والأهداف الخاصة، والمفردات والكفايات المتوقعة للتعلم، والوسائل التعليمية والموجهات الخاصة بالتأليف من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر.

وبدأت فرق التأليف في تأليف المواد التعليمية وأدلة المعلمين ومواد الأنشطة المصاحبة لمواد التربية الوطنية والتربية الإسلامية واللغة العربية والدراسات الاجتماعية. أما المواد التعليمية الخاصة بالعلوم والرياضيات فقد تبنى مكتب التربية العربي لدول الخليج فكرة اعتماد سلاسل عالمية يتم تعريبها وتعديلها من قبل مؤسسات تربوية متخصصة، بالتعاون مع فرق وطنية، وتمت دراسة العديد من السلاسل، وتم اختيار أفضلها. وعلى ضوء هذه الدراسة قامت الوزارة بتوقيع مذكرات تفاهم مع هذه المؤسسات وفقاً للعروض التي تقدمت بها لتوفير المواد التعليمية، وأن تقوم بإجراء التدريب المطلوب، وتم البدء في استخدام هذه المواد للصفوف الأول والثاني من الحلقة الأولى من التعليم الأساسي لهذا العام.

أما اللغة الإنجليزية، فقد تم اختيار أحد السلاسل العالمية New Parade التي تم تطويرها لتكون مناسبة لبيئة وثقافة دولة الإمارات، ومتفقة مع أهداف وثيقة اللغة الإنجليزية. والجدير بالذكر أن تدريس هذه السلسلة قد بدأ في المدارس النموذجية، وتم تطبيقه في مدارس أبوظبي ودبي والفجيرة في عام 2001، وفي عام 2002 تم التعميم على جميع المدارس في الصفوف الأول وحتى الثالث،

وجاري الإعداد ليستمر حتى الصف الخامس، وربما يمتد إلى الصف التاسع، لما كان له الأثر في تفعيل اللغة وثراء المنهج في التدريس والتعلم.

4. تطوير التعليم الأساسي والثانوي:

تضمنت الخطة الخمسية الأولى المرحلة الأولى من مشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي ألا وهي مرحلة التخطيط والإعداد على اعتبار أن هذا المشروع هو محور التطوير الشامل الذي سوف يكون أهداف الخطة الخمسية الثانية. في هذه المرحلة تم طرح الأسئلة التالية:

أ. ما أسس التطوير ومبادئه، ومحاوره وأهدافه، وخطواته وعملياته ومخرجاته، وأطره المرجعية، والمدة اللازمة لإنجازه؟

ب. كيف تتم مراعاة التتابع والتكامل والترابط بين جميع مكونات العملية التعليمية من مرحلة رياض الأطفال وحتى نهاية المرحلة الثانوية؟

ج. كيف نجعل المتعلم محوراً للعملية التربوية والمناهج المعاصرة، والوسائل والأنشطة والمعلم الفعال، والبيئة الجاذبة، والتكنولوجيا أدوات تلك العملية؟

د. كيف تتم عملية تنمية وتدريب الهيئات التعليمية والإدارية والإشرافية؟

هـ. ما مكونات المناهج والمواد الدراسية، ومرتكزات تطويرها؟

و. ما اللجان الفنية الرئيسية والتخصصية التي ستقوم بالتطوير وفق مهام واضحة ومحددة لكل منها؟

ز. ما هي مشروعات التطوير وبرامجها التي يجب تنفيذها؟

ح. كيف ستتم عمليات التقويم التكويني والختامي والمتابعة المستمرة، والتغلب على الصعوبات وحل المشكلات؟

وعليه، تم تشكيل اللجنة العليا واللجنة التنفيذية وإدارة المشروع، واللجان الفرعية الخاصة بالمناهج والمواد التعليمية، والبيئة التعليمية، والاختبارات والتقويم، وتكنولوجيا المعلومات، والميزانية والاحتياجات والنظم واللوائح، والإعلام والاتصال. وانتهت اللجان من خططها وبرامجها وفقاً للوثيقة المتكاملة للتطوير. وبدأت اللجان والفرق التنفيذية في الانتهاء من برامج الإعداد، ليكون العام

الدراسي 2004/2005 موعداً لتطبيق المرحلة الأولى من التطوير الذي يستهدف المنظومة والممارسة التعليمية بشكلها الشامل منهجاً ومواد تعليمية، وطرائق تدريس، وتقويم، وبيئة تعليمية متكاملة، وممارسة تعليمية حديثة، تركز على الطالب لإثراء عمليات التعلم لديه، وتخلق لديه الشخصية القوية القادرة على مجابهة تحديات الحياة خارج المدرسة.

5 . تطوير التعليم الفني :

في إطار السعي لتفعيل التعليم الفني، فقد قامت الوزارة بالتركيز على تطوير هذا التعليم، ليكون مواكباً لعمليات التطوير في التعليم العام، لأهمية مخرجات هذا التعليم لاحتياجات التنمية الوطنية. وتم الانتهاء من الأمور التالية:

أ. الدراسة التقييمية للمرحلة التي كانت مسؤولة عنها المؤسسة الألمانية، وذلك في نهاية العقد المبرم مع تلك المؤسسة، وقد قامت جامعة جورجيا الأمريكية بهذه الدراسة، وأعدت خطة متكاملة لتطوير كافة فروعها الصناعية والتجارية والزراعية.

ب. إدخال منهج لغة إنجليزية متطور يقوم بتدريسه مدرسين أكفاء وناطقين باللغة العربية، وذلك بالتعاقد مع مؤسسة كندية لهذا الغرض.

ج. إقرار الخطة الدراسية المبنية على المنهج الجديد، والمواد الدراسية التي أدخلت باللغة الإنجليزية، لكي يتم التناغم بين مخرجات هذا التعلم ومتطلبات سوق العمل، وتم بموجبه التعاقد مع جامعة جورجيا لتنفيذ الخطة المطورة.

د. الإعداد لنقل مسؤولية إدارة التعليم الفني إلى كليات التقنية، وفقاً لقرار مجلس الوزراء، والذي تم بموجبه اقتصار التدريس في التعليم الفني على التخصص الصناعي، ووقف القبول في التخصص التجاري والصناعي، وسوف تقوم كليات التقنية العليا بمباشرة إدارة هذا التعليم في مطلع العام الدراسي 2004/2005 .

6 . رعاية الطلاب ذوي القدرات الخاصة :

أعطت الوزارة العناية القصوى لهذه الفئة من الطلبة من خلال إنشاء إدارة

خاصة تتولى مسئولية التخطيط والمتابعة، وإعداد البرامج والموجهات الخاصة بالتعامل مع هذه الفئة من الطلبة ذوي القدرات الخاصة، وهم الطلبة بطيء التعلم والطلبة فائقي القدرات والتميز، من خلال الآتي:

أ. مراكز مصادر التعلم المجهزة بكافة اختيارات التعلم الذاتي، والإعداد للطلبة المتفوقين والطلبة بطيء التعلم عبر برامج وفصول خاصة ومتخصصين يهتمون بهذه الفئة.

ب. برامج تسريع الطلبة المتفوقين، والذي يتيح للطالب بعد تصميم اختبارات متعددة ترفيعه إلى الصف الأعلى في نهاية الفصل الدراسي الأول.

ج- اختبارات نفسية وحركية واختبارات ذكاء، لتحديد أوجه الضعف والقوة في كل فئة، وتحديد أساليب التعامل معها بالتعاون مع مؤسسات متخصصة.

ثانياً: البيئة المؤسسية ومناخ صناعة القرار

تم التركيز في هذا المشروع على جوانب المؤسسة التعليمية، وأهمية تنظيمها لتكون قادرة على تحمل مسئولية وأعباء التطوير في جو من المرونة والصلاحيات اللازمة، وتم الانتهاء من الأمور التالية:

1. التطوير الإداري بالوزارة والمنطقة والمدرسة، وذلك من خلال:

أ. إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي للوزارة، ليوكب احتياجات التطوير، وفقاً لسياسة مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ، بحيث تصبح الإدارات المركزية بالوزارة محصورة في مهام التخطيط والمتابعة والتقييم، وتقوم كل إدارة بإعداد المشروعات المركزية والمهام التي تتضمن النظم واللوائح والموجهات والأدلة للوحدات التنفيذية والمدارس، وكذلك تحديد المهام المركزية وفقاً لذلك، وأن يقوم العاملين في كل إدارة - وفقاً لمفهوم التخطيط- العمل وفق جدولة واضحة لهذه الأمور، وتوزيع مسئولية هذه المشروعات والمهام والبرامج على كافة العاملين، وأن تكون هناك آلية واضحة لتقييم الأداء والمتابعة. وتم بموجب ذلك نقل كافة الصلاحيات التنفيذية إلى المناطق التعليمية والمدارس، وكذلك الموظفين المرتبطة أعمالهم بهذه المهام.

ب. إعادة تنظيم المناطق التعليمية لتحقيق التطبيق الفعلي لسياسة لا مركزية التنفيذ بحيث تتولى كل منطقة تعليمية تنفيذ المهام المتعلقة بإجراءات وتسهيل العمل للمدارس في المنطقة التعليمية دون الرجوع إلى الوزارة. وخصصت ميزانية تشغيل لكل منطقة تعليمية وفقاً لحجم العمل وعدد المدارس فيها، وجاري التطبيق بنقل مزيد من الصلاحيات بما فيها إجراءات التعيين والصرف. وتم إعداد النظم واللوائح والأدلة التي تحقق الإنجاز الفعلي وتوفير المرونة اللازمة للعمل.

ج. تم الانتهاء من نقل صلاحيات جديدة إلى المدرسة من خلال توفير ميزانية تشغيلية لكل مدرسة تكون تحت تصرفها، من خلال منظومة تعتمد على القيادة الجماعية عبر مجلس إدارة لكل مدرسة، وهيكل تنظيمي يوفر كافة العناصر الفنية والمساعدة لتقوم المدرسة بعملها على أكمل وجه، لتكون بيئة تعليمية جاذبة ولها المرونة الكاملة في التعامل مع احتياجات العملية التعليمية والتطويرية، وجاري الآن الإعداد لزيادة الموازنة التشغيلية لتشمل الاحتياجات الرأسمالية، وفق خطط سنوية وموازنات سنوية تعتمد من مجلس المدرسة والمنطقة التعليمية، ضماناً لتكامل البرامج والخطط، وبما يهدف إلى تحقيق فعالية أكثر في الميدان التربوي، وربما يؤدي لأن تكون المدرسة الوحدة الأساسية في تطوير التعليم وصلاحيات وفعاليات أكبر لأنها الأقرب إلى احتياجات العمل التربوي.

2. تنظيم السلم التعليمي:

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 185/2 لسنة 2001، فقد صدر القرار الوزاري رقم 963 لسنة 2002 بشأن السلم التعليمي والزامية التعليم بمدارس الدولة إلى الصف التاسع، وتم بموجب ذلك تنظيم المدارس على النحو التالي:

أ. المرحلة التأسيسية.. وتتكون من حلقتين:

- الحلقة الأولى (الصفوف 1 - 5)،

- الحلقة الثانية (الصفوف 6 - 9).

ب. المرحلة الثانوية: (الصفوف 10 - 12).

(أنظر الجدول رقم 2 المرفق).

وقد بدأ العمل في إعادة تنظيم المدارس وفقاً للسلم الجديد اعتباراً من العام الدراسي 2003/2004، حيث بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية 73,2% وسيتم العمل على استكمال تنظيم بقية المدارس، علماً بأن هناك عدد من المدارس في المناطق النائية ستبقى على حالها نظراً لقلة عدد الطلبة فيها، مما يجعل تخصيص مدرسة مستقلة لكل مرحلة أو حلقة أمراً غير عملي، وفيه هدر للمال العام.

ولعل أهم دواعي إعادة تنظيم السلم التعليمي هو مد إلزامية التعليم حتى الصف التاسع، واعتبار الصفوف من (1 - 9) مرحلة أساسية إلزامية. كذلك أتاح هذا التنظيم إيجاد نظام المستويات التعليمية لتخدم فعالية التعامل مع الطلبة المتميزين الذين يتوفر لهم فرصة الانتقال من صف إلى آخر ضمن المستوى الواحد، وكذلك إيجاد الأساس الفاعل بنظام التقويم الذي يتعامل مع المستوى التعليمي وليس من الصف الدراسي، أي أن يتم تحديد الكفايات التعليمية المحصلة في المستوى، وليس في الفصل الواحد.

وقد نظمت المستوي	المستويات على الأول	التجو التالي الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
الصفوف	3 - 2 - 1	5 - 4	7 - 6	9 - 8	12 - 10

3 - تنظيم التعليم الخاص

التعليم الخاص يلعب دوراً مهماً في التنمية، ولقد نمت بشكل سريع، والوزارة ترى في هذا التعليم الشريك الفعلي للرفعي بالتعليم بشكل عام، وعليه فقد تم إصدار قانون التعليم الخاص المعدل، واللائحة التنفيذية المنظمة للقانون، وتم أيضاً استحداث ثلاث إدارات بعد أن كان تحت مسؤولية إدارة واحدة، وتم وضع الضوابط والمعايير لترخيص المدارس وفق المواصفات العالمية، وجاري الآن الانتهاء من الربط الشبكي لهذه المدارس لإحداث نقلة في التواصل مع المدارس الخاصة، وتسهيل

إجراءاتها بالوزارة.

كما أن الوزارة قد شرعت بالفعل في الإعداد على إيجاد نظام تقييم لأداء هذه المدارس، يتم بموجبه توفير نظام فعال للرقى بأداء هذه المدارس، وتوفير الآليات لتطوير العمل التربوي من خلال المشاركة في برامج تستهدف تنمية المعلمين والمدارس، وإصدار تقرير سنوي يكون في متناول أولياء الأمور عن كفاءة المدارس ونوعيتها وفقاً لهذا الأداء، والمناهج المتاحة في هذه المدارس، والمناخ التربوي المتوفر وكفاءة التدريب في كل مدرسة.

4. تنظيم القنوات المؤسسية

والتي تضمن توفير مساحة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرار التربوي، والتواصل الدائم بين قيادات الوزارة والعاملين في الميدان التربوي، وتوفير بيئة فاعلة ومتناغمة بين جميع وحدات الوزارة من المدرسة وحتى الإدارات المركزية عبر منظومة من المجالس تبدأ من مجالس المدارس ومجالس المناطق التعليمية، ومجلس مدراء المناطق ومجلس التخطيط التربوي بضم نخبة من أولياء الأمور والمعلمين ومدراء المناطق وممثل عن الطلبة، لتقديم الاستشارات والآراء والاقتراحات في خطط الوزارة ومشروعاتها وبرامجها التطويرية، ولغرض المشاركة في التقييم وتفعيل الأداء، والهدف من هذا المشروع هو تنظيم العمل المؤسسي وتفعيل الثقافة المؤسسية التي توفر القنوات الصحيحة للإدارة التربوية، وتضمن التدفق الصحيح للقرار التربوي بمشاركة كافة العاملين بالوزارة في اتخاذه، وحسن تنفيذ ومتابعته ومراجعته وتقويمه، والابتعاد عن القرارات الفردية التي مهما بلغت فيها نسبة الإقتان فإنها تكون دائماً أحادية.

ثالثاً: البيئة المدرسية الجاذبة

ركزت مشروعات الخطة الخمسية الأولى على تهيئة المدرسة لتكون بيئة جاذبة وتحقيق الحد الأدنى من إمكانيات نجاح التطوير، وذلك من خلال تحقيق التالي:

1. توطين مدارس الذكور للحلقة التأسيسية الأولى (1 - 5). استهدف هذا المشروع تحقيق الآتي:

أ. التوسع في توطين الهيئة التعليمية في المراحل الدنيا وتأنيتها نظراً لقلّة إقبال الذكور على مهنة التدريس في هذه المرحلة.

ب. تهيئة البيئة التعليمية والتربوية المناسبة لمرحلة الطفولة، على اعتبار أن المعلمات أقرب إلى طبيعة التعامل مع التلاميذ في هذه المرحلة بما لديهم من استعداد فطري لتربية الأطفال، وأكثر قدرة على غرس القيم والانتماء الوطني، وتم بموجب ذلك إيجاد آليات التعامل مع الطلبة الذين يرسبون في هذه المرحلة، وتكون أعمارهم لا تناسب تواجدهم في هذه المدارس.

ج. البدء في توطين الهيئات الإدارية والتعليمية من الذكور في مدارس الحلقة الثانية (6 - 9) والمدارس الثانوية من خلال الاستفادة من المواطنين الذين لديهم حماساً أكثر لهذه المرحلة وهم كوادرات إدارية قد تمارسوا في مدارس الحلقة الأولى.

لقد تم تغطية الغالبية العظمى من مدارس الذكور، وجاري في هذا العام استكمال بقية المدارس، ولقد كان لهذا المشروع الأثر الإيجابي على الأداء التعليمي من خلال دراسة ميدانية قامت بها الوزارة يمكن إيجازها على النحو التالي:

1. تحسن المستوى التحصيلي للتلاميذ عموماً، والقضاء على ظاهرة التسرب والهروب من المدرسة أو من الحصص الدراسية، مما أدى إلى قلة حالات الغياب.

2. سيادة النظام والانضباط بالمدارس واحترام اللوائح والنظم، والمحافظة على المبنى المدرسي والمرافق المدرسية.

3. انتشار ظاهرة النظافة لدى التلاميذ ومتابعة مظهرهم، والمحافظة على الكتب، وقلة الحوادث الناتجة عن التدافع والمشاجرة واللعب للصغار.

4. لجوء عدد كبير من التلاميذ إلى الإدارة وإلى الأخصائية الاجتماعية للتعامل مع المخالفات والسلوكيات غير الحميدة، وعدم الرغبة في رد الاعتداء بمثله.

5. تعامل التلاميذ مع المعلمات بإيجابية لشعور الجميع بالأمان، وبأن المعلمات يحرصن على النهوض بمستوياتهم العلمية والتعليمية.

6. ازدياد التفاعل بين المدرسة والمنزل عبر الزيارات المتكررة للأمهات للمدارس باعتبارها تدار من الإناث، والاهتمام بمتابعة تحصيل أولادهم، لأن بيئة المدرسة تتيح لهن مثل هذه الزيارات، وأن الأمهات حريصات على متابعة أولادهن.

2 . تطوير نظام معلم الفصل :

يهدف هذا المشروع إلى الآتي :

- أ. توفير مناخ تربوي ممتع ومشوق، يوفر للطالب بيئة صفية حافزة للتعلم.
 - ب. تحقيق نقلة نوعية للمتعلم من خلال دمج المتعلم بخبرات المنهج، وصولاً إلى تعليم أكثر ديمومة وثباتاً.
 - ج. الارتقاء بثقافة التلميذ وتعويدَه على المطالعة الحرة والموجهة، وتنمية اتجاهاته الإيجابية من خلال التعامل مع التقنية.
 - د. تنمية المعلم من خلال توظيف التقنيات وأساليب التعلم الملائمة، والارتقاء بنتائج التعلم من خلال تحسين البيئة الصفية وتنويع مصادر التعلم.
- وقد تم تزويد الصفوف بالأجهزة والأدوات التالية:

أ. أجهزة تلفاز وأجهزة عرض أفلام.

ب. جهاز حاسوب.

ج. مكتبة صفية.

د. حقيبة مخبرية تخدم العلوم والرياضيات.

وبلغ عدد المدارس التي تم تغطيتها حتى الآن حوالي 173 مدرسة تشتمل على 1839 شعبة، وتبقى 130 مدرسة سوف تستكمل في العام الدراسي

2005/2004

4 . تطوير المعامل والمختبرات العلمية :

ركز المشروع على أهمية المعامل والمختبرات العلمية في توفير المناخ اللازم

للمتعلم الفعال، واهتم في التعامل مع هذه الوسيلة الحيوية من خلال التالي:

أ. إعادة تجهيز المعامل لتكون قادرة على تلبية احتياجات التطوير، ولقد تم حتى

الآن تطوير ما يربو على 97 مختبراً.

ب. تفعيل دور المختبرات العلمية من خلال توفير البرامج والتطبيق في مجال العلوم والرياضيات، وكذلك تطبيق برامج الأداء العملي الذي أدى إلى إحداث نقلة في أداء هذه المختبرات ودورها من مجرد المشاهدة للتجارب العلمية إلى الممارسة الفعلية لهذه التجارب من قبل الطلبة على شكل مجموعات عمل تقوم بالتجارب والمشاهدة، وتسجيل نواتج هذه التجارب والتعلم منها.

ج. ولغرض تفعيل هذه المختبرات، تم أيضاً تدريب أمناء المختبرات على احتياجات المختبر وكيفية التعامل مع برنامج الأداء العملي، وتوفير كافة الاحتياجات المطلوبة للتجارب العملية، وتوفير سبل السلامة في هذه المختبرات.

4. تطوير المكتبة المدرسية :

إن الدراسات المسحية لهذه المكتبات أظهرت أن المدارس التي تحتوي على مكتبات يتم التعامل معها بالشكل التقليدي، ولا تجد الحماس من الطلبة لزيارتها لعدم توفر الكتب ومصادر التعلم المختلفة، وأحياناً كثيرة لا يوجد أمناء مكتبات مدربين لخلق الإبداع الجيد والمحفز للقراء، وعليه تم التخطيط للمشروع لتحقيق الأهداف التالية:

أ. إعداد المعلم من خلال إتقان طرائق واستراتيجيات تدريسية تنمي شخصية المتعلم وتفتح له آفاق التفكير والإبداع.

ب. تحقيق معدلات عالية من التحصيل الدراسي من خلال توفير مصادر متعددة للتعلم وتقنيات حديثة تسرع التعلم.

ج. تحويل المكتبات إلى مراكز مصادر تعلم، وتزويد كل مركز بالأبحاث والأجهزة الحديثة مثل التلفاز والفيديو وأجهزة العرض والحاسوب والطابعات الآلية والكتب والدوريات والمواد السمعية والبصرية، والبرمجيات التعليمية والثقافية المختلفة.

ولقد تم حتى الآن توفير 150 مركزاً منها 131 مركز بمدارس الحلقة الأولى (1 - 5) و 17 مركزاً بمدارس الحلقة الثانية، وجاري التخطيط لاستكمال المراكز الأخرى وفق خطة تطوير التعليم التي سوف تشملها الخطة الخمسية الثانية.

5. حوسبة الإدارة المدرسية :

نالت المدرسة حيزاً واسعاً من الاهتمام في الخطة الخمسية الأولى، باعتبار أنها الوحدة الأساسية التي تستهدف التطوير، وأهمية أن تكون مكتملة من كل الجوانب المطلوبة للعملية التعليمية المنشودة، ويسعى المشروع لتحقيق الأهداف التالية:

أ. تسخير التقنيات الحديثة لاستخدامات الإدارة المدرسية في مختلف جوانبها التخطيطية والتعليمية والإشرافية والتقييمية.

ب. ربط المدارس بالمناطق التعليمية، وأيضاً بديوان الوزارة ربطاً إلكترونياً لتفعيل الاتصال وضمان تدفق المعلومات والتغذية الراجعة.

ج. توحيد أنظمة الإدارة المدرسية والقبول والتسجيل والامتحانات في المدارس، والاستغناء عن السجلات الورقية.

وتم البدء في المشروع في العام الدراسي 1999/2000، وذلك بتوصيل الشبكات لعناصر الإدارة المدرسية مع أجهزة حاسوب لكل إدارة مع برنامج الإدارة المدرسية، وقد تم تعميمها لتشمل 300 مدرسة في العام الدراسي 2000/2001، مع التدريب اللازم، ولقد تم الانتهاء من الربط الشبكي واستخدام أنظمة الطلبة لحوالي 65% من المدارس على مستوى الدولة، وسوف يكتمل الربط الشبكي بنهاية الخطة الخمسية الأولى.

رابعاً : تخطيط وتنمية الموارد البشرية

تلعب الموارد البشرية دوراً مهماً في عملية تطوير المنظومة التعليمية، لاسيما إذا ما تم تدريبها مهنيّاً بشكل جيد، لتقوم بتنفيذ ومتابعة وتقييم الممارسة التربوية، وتحسين الأداء وفق متطلبات الأدوار المختلفة على المستوى التخطيطي والتنفيذي على حد سواء. وأعطت الوزارة العناية لهذا الأمر في الخطة الخمسية الأولى في الأدوار التالية:

1. تنظيم التوطين والإحلال :

مشروع التوطين والإحلال ركز على كيفية الاستفادة من الفرص التي أتاحتها

المشاريع الأخرى لغرض تفعيل إدخال عناصر مواطنة مدربة وذات مؤهلات جامعية في الحقل التربوي، لتوفير الاستقرار للميدان التربوي، وباعتبار المواطن على قدره عالية في تأمين الاستقرار وتحسين الأداء بمهنية عالية، ولقد تناول هذا المشروع مسألة التوطين من خلال:

أ. الالتزام بتوطين ما يقارب الألف مواطن ومواطنة في كافة التخصصات، وذلك من خلال الدرجات التي تتوفر في الميزانية والتي عادة ما تخصص للمدارس الجديدة أو من خلال تذييب الدرجات الوظيفية التي تشغر وفق نظام الإحلال رغم أن تكلفة درجة المواطن تعادل تكلفة درجتين من غير المواطنين، وكثيراً ما شكل هذا عائقاً أمام الوزارة لزيادة معدلات التوطين ووصل حجم التوطين في هذه الخطة إلى 11966 معلم مواطن.

ب. استكمال الجهاز الإداري والفني بالمدارس، وهذا يتم أيضاً وفق مبدأ الاستفادة من الدرجات الشاغرة لغير المواطنين، لأن المدارس في حاجة إلى الوظائف المساعدة، منها أمين المختبر وأمين السر، وأخصائي اجتماعي أو نفسي، وأخصائي مراكز مصادر تعلم وسكرتارية، وهذه الوظائف لا تراعي عند تحديد الدرجات للوزارة عند اعتماد الميزانية، ولكن المدرسة تحتاج إلى جهاز متكامل يقوم بالعمل ليهيئ للمدرس القدرة على تفعيل دوره التعليمي والتربوي، والابتعاد عن الأعمال الإدارية بالمدرسة. ووصل حجم التوطين في هذه الخطة إلى 2480 مواطناً.

2 . العناية بالتدريب قبل وأثناء الخدمة

إن تدريب الموارد البشرية وتطويرها يهيئ مناخاً فعالاً للإبداع والابتكار، وتحديث القدرات والمفاهيم للمعلمين والإداريين على حد سواء، ولقد ركز المشروع على عدة محاور أهمها:

أ. إنشاء عشرة مراكز مجهزة تجهيزاً جيداً في كافة الإمارات، لتكون قادرة على توفير بيئة مناسبة للتدريب، ولضمان تواجد العناصر المستهدفة للتدريب فيها، والاستفادة من الإمكانيات التدريبية المتاحة باعتبارها قريبة من موقع العمل، وتقوم هذه المراكز بتنفيذ خطة الوزارة التدريبية وبرامج التدريب

التخصصية التي تنفذها المناطق التعليمية.

ب. وضعت خطة خمسية لتدريب كافة المعلمين على المهارات التربوية، وعلى طرائق التدريس الحديثة، وكذلك استخدام تكنولوجيا التعليم في العمل التربوي، أي بمعنى تسخير إمكانيات الحاسوب في التعلم، وتستهدف هذه الخطة الموجهين والمعلمين.

ج. تدريب مدراء ومديرات المدارس نال أيضاً اهتماماً كبيراً في هذا المشروع من خلال برنامج التدريب الذي نفذ بالتعاون مع جامعة الإمارات ولمدة سنتين، واستهدف ما يقارب الألف مدير ومديرة ومساعدي المدراء بالمدارس.

د. لقد حظي تدريب القيادات التربوية بديوان الوزارة والمناطق التعليمية بنفس الاهتمام في المشروع، وذلك لرفع مستوى الأداء، والتركيز على المهارات التخطيطية والإدارية القيادية، لما لهذه المهارات من أهمية للتطوير.

3 . تنظيم وتطوير التوجيه التربوي

باعتبار أن التوجيه يشكل العمود الفقري في تحقيق أعلى معدل من الفعالية لأي تطوير للمنظومة التعليمية، ولقد تم في هذا الإطار البدء في تطبيق نظام توجيه يعتمد على كفاءة الموجه الذي خضع لبرنامج تدريب مكثف، وأصبح الموجه المقيم يلعب دوراً مهماً في مساعدة مدير المدرسة على تفعيل ادوار المعلمين في المدرسة، وتم التركيز في هذا الإطار على توطين التوجيه وتوفير تدريب جيد بالتعاون مع الجامعات في الدولة.

4 . رفع مستوى مهنية المعلمين

وذلك من خلال كادر العلاوة التدريسية الذي ارتبط بالأداء المهني، للحفاظ على مهنية المعلم واستمراره في تطوير نفسه وتنمية قدراته، ولقد ربطت العلاوة وزيادتها وفق منظومة يترقى فيها المعلم من خلال معايير الأداء والكفاءة، وخلق الدافعية نحو حصوله على الكفايات المختلفة التي تساعده على التدريس، بما فيها اللغة الإنجليزية، والقدرة على استخدام الحاسوب، وكلما توفرت لديه هذه الكفايات كلما رفع من مستوى أدائه، وحقق له الفرص في زيادة العلاوة المخصصة لذلك. ولعل الغرض من هذه العلاقة بين الترقية والعلّوة هو بقاء المعلم في مهنة التدريس والترقي من خلال تفعيل هذا الدور وتعظيمه، والشعور بأهمية المعلم

كمهنة راقية يعتمد عليها في تربية أجيال المستقبل.

5 . ترقية المعلمين والعاملين في الميدان التربوي

وذلك وفق الإمكانيات المتاحة في ميزانية الوزارة، ولقد استفاد من هذا البرنامج ما يقارب من 3000 موظف وموظفة.

6 . توفير المؤهلات العالية في التخصصات المختلفة

نال اهتماماً كبيراً في برنامج تطوير الموارد البشرية، فقد اعتمدت الوزارة خطة ابتعثت العاملين في الميدان التربوي للحصول على الماجستير والدكتوراه بمعدل ثلاثين بعثة سنوياً، وقد تم حتى الآن ابتعثت حتى الآن ما يقارب 110 موظفاً وموظفة.

7 . نال تنظيم استقطاب الهيئة التعليمية اهتماماً متعظماً

وقد خصصت له لجنة دائمة، ووضعت له معايير للمقابلات والاختبارات، وتم تطعيم لجان المقابلات من العاملين في الميدان التربوي، من معلمين وموجهين ومدراء مدارس، لغرض الوقوف على أفضل الكفاءات التدريسية باعتبار أن الاختيار يتم وفق منظور العاملين في الميدان التربوي الذين هم أكثر قدرة على تحديد الكفاءة المطلوبة.

خامساً: إدخال تكنولوجيا المعلومات

تكنولوجيا المعلومات شكلت محوراً مهماً في الخطة الخمسية الأولى، باعتبارها تحقق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية للتطوير، ولقد حظيت باهتمام كبير من خلال مشروعات مختلفة، أهمها:

1. مشروع تحديث مختبرات تدريس الحاسوب بالمدارس، الذي ركز على المرحلة الثانوية، باعتبار أن مختبرات الحاسوب تستخدم لبرامج تطبيقية لمواد العلوم والرياضيات. ولقد تم تحديث وتجهيز كافة مختبرات المدارس الثانوية، وجاري العمل حالياً على استكمال مدارس بقية المراحل التدريسية ضمن الخطة الخمسية الثانية.

2. إدخال برمجيات تعليمية في المراحل المختلفة وأهمها البرامج التطبيقية في

- المرحلة الثانوية، وضمن خطة التطوير سيكون حيز استخدام هذه البرمجيات في التعلم ولخدمة كافة الأنشطة بما يعادل نسبته 20% - 30% من المناشط التدريسية، تحقيقاً للهدف الاستراتيجي لرؤية التعليم 2020.
3. تصميم مادة تقنية المعلومات، والتي سوف تكون ضمن المواد التدريسية في المنظومة المطورة، على أن تقدم باللغة الإنجليزية، وتم السير في تعيين مدرسين للحاسب الآلي لتدريس هذه المادة بعد الانتهاء من برامج التدريب، وسوف تقدم المادة من الصف الأول وحتى الصف الثاني عشر.
4. تبني مشروع الشيخ محمد بن راشد لتدريس الإنترنت في المدارس الثانوية، وخصصت له ساعات في الخطة الدراسية، واعتبرت مادة أساسية في المدارس الثانوية، لمنطقة دبي وأبو ظبي، والسعي مستمر لتوسيع هذا المشروع ليغطي باقي المدارس في الدولة.
5. مشروع شبكة المعلومات لدعم الاتصالات، الذي استهدف ربط المناطق التعليمية والمدارس بشبكة اتصالات حاسوبية، وفق منظومة معلوماتية لتنظيم احتياجات العمل التربوي بكافة جوانبه.
6. التحول نحو استخدام أنظمة الكترونية للمعاملات الإدارية والمالية، وضمان تدفق المعلومات لدعم القرار التربوي، وتنظيم أعمال الوزارة مع الوحدات المختلفة بالوزارة والجمهور، ولقد تم التعاقد مع مؤسسات متخصصة لتنظيم البريد الإلكتروني وتطوير موقع الوزارة على الإنترنت، وتنظيم المراسلات بين الوزارة والمناطق والمدارس.

ملخص بأهم منجزات الخطة الخمسية الأولى 1999 - 2003

لقد حفلت الخطة الخمسية الأولى بأنشطة وفعاليات، جمعت ما بين التخطيط والتطبيق، ويمكن القول بأن أهم منجزات الخطة الخمسية الأولى الآتي:

1. إعداد وثائق المناهج المطورة لخمس مواد هي (التربية الإسلامية، واللغة العربية، والعلوم، والرياضيات، والدراسات الاجتماعية)، ويجري حالياً إعداد وثائق تقنية المعلومات، التربية الموسيقية والتربية الفنية والرياضية والعلوم الإدارية. وقد تم تشكيل فرق عمل لتقييم هذه المناهج قبل تطبيقها.
2. تدريب عدد (300) من العاملات في مجال رياض الأطفال من هيئات إدارية وتعليمية وموجهات، على أساليب تطبيق المنهج المطور، بغية إحداث تغيير جذري في مفاهيم وأساليب التعليم والتعلم في رياض الأطفال، وتهيئة البيئة الصفية وتطبيق المنهج في رياض الأطفال التابعة لأربع مناطق تعليمية (دبي - الشارقة - عجمان - أم القيوين).
3. إعداد الاستثمارات الخاصة بتقييم أداء أطفال الرياض وتقييم أداء العاملات وتشكيل فريق تدريب متنقل من إدارة رياض الأطفال والتوجيه في جميع مناطق الدولة.
4. إعداد وتنفيذ مشروع الاختبارات الوطنية لتشخيص مواطن الضعف والقوة في أداء الطلاب، وقد تناول مشروع الاختبارات الوطنية أربع مواد هي: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والعلوم، والرياضيات، حيث عقدت عدة اختبارات لطلاب الصف الثالث والخامس والتاسع.
5. تقويم مسار التعليم الفني الثانوي، بعد التعاقد مع فريق خبراء دولي من جامعة

جورجيا لتقويم تعليم الكبار، حيث يتجه المشروع نحو تطبيق أدوات التقويم وتحليل البيانات إحصائياً، وصولاً إلى بناء قاعدة دقيقة للبيانات تساعد في اتخاذ القرارات وحصر المشكلات.

6. تصميم وتنفيذ برامج متكاملة لإعداد المعلم والموجه الفني، وتدريبهم في برنامج الرعاية الطلابية، هذا فضلاً عن بناء الاختبارات النفسية وتنظيم السجل الطلابي وإعداد بطاقات المعلومات عن كل طالب لاستخدامها في إعداد التغذية الراجعة عن سلوك الطلبة وقدراتهم وميولهم.

7. فتح قسم للطلاب المتفوقين والموهوبين، وتوفير برامج إثرائية خلال الصيف، وفي عطلات نهاية الأسبوع، وذلك بعد أن تم تشكيل لجان للكشف المبكر عن الموهوبين والمتفوقين في جميع مدارس الدولة.

8. إعادة تنظيم هيكل الوزارة وإداراتها والمناطق التعليمية وأقسامها، وتفويض بعض الصلاحيات للمناطق التعليمية، مع تحديد موازنة سنوية لكل منطقة تعليمية، بهدف تحقيق شكل من أشكال الاستقلالية للمناطق والمدارس في القريب العاجل، كما تم تشكيل مجلس للتخطيط التربوي برئاسة الوزارة يضم شخصيات مجتمعية عامة تمثل كافة شرائح المجتمع، ويعني هذا المجلس بتقديم المشورة بشأن التوجهات العامة لتطوير التعليم، وصولاً إلى تحقيق العمل المؤسسي والشراكة المجتمعية.

9. إصدار قانون تنظيم التعليم الخاص واللوائح المنظمة، هذا فضلاً عن ربط المدارس الخاصة بشبكة المعلومات، ووضع نظام متكامل للتقييم السنوي وتصميم معايير وضوابط الأداء في المدارس الخاصة.

10. تنشيط الإعلام التربوي، لربط الوزارة بالمجتمع، وتوعية الطلاب بأدوار الوزارة التربوية، وخلق قنوات مختلفة مع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى لنشر رسالتها.

11. تهيئة البيئة التعليمية، من خلال تطوير وتحديث مختبرات العلوم، وتزويد المدارس بمستلزمات التجريب وأماكن تخزين المواد ومساحات الزراعة والاستنبات، هذا إلى جانب تصنيع الأجهزة العملية من الخامات المحلية، وتجهيز أدلة التجارب العملية المصاحبة لتنفيذ مناهج العلوم.

12. هذا فضلاً عن تطوير معامل الحاسوب لاستخدامها في التعليم الصفي وربطها بمراكز مصادر التعلم بالمدرسة.. وبشبكات الإنترنت، وتصميم برامج تنفيذية لصيانة الأجهزة والمعدات.

الخطة الخمسية الثانية 2004 - 2008

تشكل الخطة الخمسية الثانية مرحلة تنفيذ التطوير، ويعتبر مشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي هو أهم ملامحها، حيث يأتي تنفيذ هذا المشروع بشكل متزامن مع استكمال المشروعات والبرامج التي بدأ تنفيذها خلال الخطة الخمسية الأولى.

وتشمل الجهات الأساسية لتطوير التعليم الأساسي والثانوي شمولية التطوير لجميع مكونات النظام التربوي، وهي كما يأتي:

- هيكلية التعليم الأساسي بمستوياته وحلقاته المختلفة.
- بنية التعليم الثانوي ومجالاته المختلفة.
- الكوادر البشرية وتتضمن المعلمين والموجهين والإدارة المدرسية والهيئات الفنية والإدارية المساعدة.
- المناهج والمواد التعليمية.
- التقنيات التربوية.
- البيئة التعليمية التعليمية.
- الأنشطة التربوية.
- التقويم والاختبارات.
- الخطط الدراسية وبنية المواد وأوزانها النسبية.
- برامج ذوي القدرات الخاصة.
- التشريعات المنظمة.

ويسعى هذا المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1 . تطبيق العمل المؤسسي في النظام التربوي من خلال التخطيط والتنفيذ والتقييم والمتابعة.

2. إعادة تشكيل النظام التربوي، بحيث يكون:
 - أكثر مواءمة لحاجات الفرد والمجتمع.
 - أكثر إسهاماً في التنمية الشاملة.
 - أكثر انسجاماً وتوافقاً مع مبدأ التربية المستدامة والتعليم المستمر.
3. مواكبة العملية التربوية لروح العصر وللتغيرات الهائلة في المعرفة، وتكنولوجيا العصر وثورة المعلومات والانفجار المعرفي.
4. ربط التعليم بحياة المعلمين، بحيث يكون تعليماً وظيفياً.
5. إعداد الإنسان الصالح المتكامل الشخصية عقلياً ومهارياً ووجدانياً واجتماعياً، الملتزم بعقيده الإسلامية ومقدرات أمته العربية، القادر على استخدام مهارات التفكير العليا والقادر على الابتكار والإبداع الذي ينطلق من الأصالة لتحقيق المعاصرة.
6. تطوير البيئة التعليمية التعلمية التي من شأنها أن تحقق مردوداً ونتاجاً عالياً بأقل تكلفة ممكنة.
7. رفع مستوى نواتج التعلم ومخرجاته للوصول إلى المستويات العالمية.
8. تهيئة البيئة التعليمية الجاذبة والمثيرة لدافعية المتعلم باستخدام الاستراتيجيات الملائمة مع التوجهات التربوية الحديثة.
9. إحداث التكامل بين المنهاج المخطط والمنفذ والخفي، وتحقيق تكامل المعرفة بين المواد المختلفة.
10. تطوير المناهج والمواد التعليمية على أساس جمع أنماط تصميم المناهج، لاسيما منهج الخبرات والنشاط الذي يجعل من المتعلم محوراً ومرتكزاً للعملية التربوية، والذي يصمم ويبني على أساس المستويات والمحاور ومؤشرات الأداء.
11. تنويع الأنشطة والممارسات التربوية والمواد التعليمية التي تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، سواء كانوا بطيء التعلم، عاديين أو موهوبين.
12. توظيف وسائل التعليم والتعلم المعاصرة ومصادرها في العملية التعليمية.
13. تطوير أدوات التقويم ووسائله وأنواعه (التشخيصي، التكويني، الختامي)

واستخدام الاختبارات القياسية واختبارات القدرات والأداء.

14. الإسهام في تطوير برامج إعداد وتدريب الموجهين والهيئات التعليمية والإدارية والفنية المساعدة - قبل وأثناء الخدمة - بحيث تأتي كفاياتهم وخبراتهم متسقة مع طبيعة عملية التطوير المستمرة، وذلك بالتنسيق مع مؤسسات الإعداد بالدولة.

ولما كانت عمليات التطوير بمفهومه الشامل تستهدف المنظومة التعليمية بكامل عناصرها، فقد جاءت مراحل تنفيذ الخطة الخمسية على النحو التالي:

أولاً: المرحلة الأولى من الخطة 2003 - 2004

وتشمل الأنشطة التالية:

- × تهيئة البيئة المدرسية (تجهيز الأبنية والمختبرات ومصادر التعلم ومرافق الأنشطة اللاصفية) للصفوف من (1 - 5) الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمستوييه الأول والثاني.
- × التجهيز المادي والتعليمي للصفوف (1 - 3) المستوى الأول من الحلقة الأولى.

ثانياً: المرحلة الثانية من الخطة 2004 - 2005

وتشمل الأنشطة التالية:

- × التنفيذ الميداني للصفوف (1 - 3) وتتطلب توفير المناهج والأوعية، والأنشطة التربوية اللازمة، والتقنيات التعليمية والأنشطة المصاحبة، وسائل التقويم والاختبارات، وإجراء عمليات تدريب الكوادر التعليمية والإدارية في نسق متكامل.
- × التجهيز المادي والتعليمي لصفين (4 - 5) من الحلقة الأولى، أي المستوى الثاني والصف العاشر من المرحلة الثانوية (علماً بأن المرحلة الثانوية عادة تكون مجهزة بالمختبرات وغيرها).
- × تهيئة البيئة المدرسية للصفوف (6 - 7 - 8 - 9) والتي تشكل الحلقة الثانية من التعليم الأساسي بمستوييه الأول والثاني.

ثالثا: المرحلة الثالثة من الخطة 2005 - 2006

وتتضمن الأنشطة التالية:

- × تقييم تجربة التنفيذ الميداني للصفوف (1 - 3) المستوى الأول من الحلقة الأولى.
- × التنفيذ الميداني للصفين (4 - 5) المستوى الثاني من الحلقة الأولى.
- × التجهيز المادي والتعليمي للصفين (6 - 7) المستوى الأول من الحلقة الثانية.
- × تهيئة البيئة المدرسية للصفوف (10 - 12) من المرحلة الثانوية برغم من أن هذه المرحلة تتميز بتوفر كل متطلبات التطوير من أبنية ومرافق وأجهزة.

رابعا: المرحلة الرابعة من الخطة 2006 - 2007

وتتضمن الأنشطة التالية:

- × تقييم التجربة الميدانية للتنفيذ في الصفين (4 - 5) المستوى الثاني من الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، والصف العاشر من المرحلة الثانوية.
- × التنفيذ الميداني للصفين (6 - 7) المستوى الأول من الحلقة الثانية من التعليم الأساسي والصف الحادي عشر من المرحلة الثانوية.
- × التجهيز المادي والتعليمي للصفين (8 - 9) المستوى الثاني من الحلقة الثانية من التعليم الأساسي والصف الثاني عشر من المرحلة الثانوية.

خامسا: المرحلة الخامسة من الخطة 2007 - 2008

وتتضمن الأنشطة التالية:

- × تقييم التجربة الميدانية للتنفيذ في الصفين (6 - 7) من الحلقة الثانية من التعليم الأساسي، والصف الحادي عشر من المرحلة الثانوية.
- × التنفيذ الميداني للصفين (8 - 9) من الحلقة الثانية من التعليم الأساسي والصف الثاني عشر من المرحلة الثانوية، وسوف يتم تقييم التجربة لهذه الصفوف في الخطة الخمسية الثالثة.

(أنظر الجدول رقم 3 المرفق والذي يبين مراحل تنفيذ مشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي).

ولما كان التطوير يستهدف المنظومة التعليمية بكامل عناصرها، ولتكريس مبدأ تحقيق التكامل، فقد اهتمت الوزارة بأن يأتي تخطيط وتنفيذ كافة عناصر المنظومة بشكل متزامن، وليغطي العناصر الأساسية الآتية: .

1. التدريب

ويعنى بتدريب كافة العناصر البشرية من الهيئات التعليمية والإدارية والفنية على أعلى المستويات، ووفق المعايير العالمية، وفي إطار المنطلقات الخمسة الآتية:

- التدريب القائم على المخرجات (النواتج) outcome-based Training.
- التدريب القائم على الأداء Performance-based Training.
- التدريب القائم على المعايير Standard-based Training.
- التدريب القائم على التنمية المهنية Professional development-based Training.

- التدريب القائم على التفكير Reflection-based Training.

ويشمل التدريب المكونات التالية:

- تدريب الموجهين على تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية ليكونوا مدربين للمعلمين، ويستهدف ذلك أن يصبح الموجهون قادة للتدريب والتطوير التربوي.

- تدريب الموجهين على محاور التطوير.

- تدريب مدراء المدارس على محاور التطوير.

- تدريب مساعدي مدراء المدارس على محاور التطوير.

وقد صممت برامج التدريب على منهجية تقوم على أساسين هما:

× دراسة احتياجات الميدان التربوي والتوجهات الحديثة الداعمة لاستراتيجيات التعليم.

× تصميم برامج تلبى هذه الاحتياجات.

2 - المناهج الدراسية

يستهدف التطوير الانتقال بالمناهج من مرحلة مادة محصورة مرتبطة بالصف وأنشطته، إلى أداة ترافق المتعلم داخل وخارج الصف الدراسي، وليأتي تصميمها وإعدادها بمستوى يجعل من المتعلم محوراً لها، وتخاطب في المتعلم قدراته الإبداعية وذكائه التحصيلي، وأن تكون مناهج قادرة على تحديد نواتج التعلم، وتراعي الفروق الفردية وربط المنهج المدرسي بالبيئة التي يعيش فيها المتعلم بإفرازاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتكون قادرة على إعداد المواطن المسؤول بشكل متكامل، الملتزم بقيمه الإسلامية وتراثه العربي.

عليه، فإن الوزارة ممثلة في مركز تطوير المناهج والبرامج التعليمية تهتم بالمعايير الآتية في عمليات تأليف المناهج والكتب، وهي:

- توافر الأطر المرجعية لعمل لجان التأليف.
 - تحديد خرائط تدفق المناهج والمفردات رأسياً وأفقياً، والعمل على تقادي الحشو والتكرار، وتحديد معايير التأليف.
 - التركيز على المهارات العقلية والتطبيقية واكتساب القيم.
 - توافر معايير التنمية المهنية للمعلمين قبل وأثناء الخدمة.
 - توافر معايير التقويم القائم على التحسن في الأداء.
 - تنمية مهارات التفكير والبحث والاستقصاء العلمي.
- ووفقاً للخطة، فإن تأليف الكتب والأوعية سوف يتم على النحو التالي:

الإنتاج بالصفوف	السنة
إعداد كتب الصفوف 1 - 3	2003 - 2004
إعداد كتب الصفوف 4 - 5 - 10	2004 - 2005
إعداد كتب الصفوف 6 - 7 - 11	2005 - 2006
إعداد كتب الصفوف 8 - 9 - 12	2006 - 2007

3 . التقويم والاختبارات

لما كانت عمليات التقويم والتقييم والقياس تهدف إلى اكتساب وإتقان المتعلم للنواتج التعليمية، فإن لائحة التقويم والاختبارات تركز على المبادئ الآتية:

- أن تكون عمليات التقويم ذات أهداف تشخيصية وعلاجية.
- تحدد النواتج التعليمية في كل مادة من المواد الأساسية والمساندة.
- تحدد مؤشرات أداء لتلك المخرجات، وفي ضوء تلك المؤشرات يتم تحديد أساليب القياس والتقويم، وهناك نمطان للتقويم هما:
 - × التقويم المستمر (البنائي Formative) الذي يتم إجراؤه أثناء العام الدراسي، ويستهدف: قياس مدى تحقق النواتج التعليمية من خلال مؤشراتهما، وتحديد مدى فاعلية التدريس وأساليب التعليم والتعلم.
 - × التقويم الختامي (Summative): ويجري مرتين في العام الدراسي في نهاية كل فصل دراسي.
- تقويم المتعلم على مدى تمكنه من تحقيق النواتج التعليمية من خلال المحكات والاختبارات الآتية:
 - × مشروعات.
 - × واجبات منزلية.
 - × الملف المحقب وملف الإنجاز.
 - × المشاهدة.
 - × العروض الشفوية.
 - × اختبارات تحريرية وأنشطة من المواد المختلفة.

4 . الأنشطة الإثرائية

- وتهدف هذه الأنشطة التي أفردت لها الفترة من الساعة الثانية عشر والنصف وحتى الساعة الثانية ظهرا، لتحقيق ما يلي:
- تساعد المعلم على اكتشاف الطلاب الموهوبين.
 - تعزز لدى المتعلم احترام العمل اليدوي واكتساب مهارات حياتية ومهارة إدارة

- الوقت، والالتزام والعمل الجماعي، والتفكير الإبداعي والناقد، هذا فضلاً عن كفايات إيجابية نحو ثقة المتعلم بنفسه وقدراته واستثمار وقت الفراغ.
- مد جسور التعاون بين المؤسسات الاجتماعية والمدرسة، من أجل الاستفادة من إمكانياتها لتنفيذ هذه الأنشطة الإثرائية.
- إشاعة مناخ وجو مدرسي محفز، ويسمح بالإبداع.
- تهيئة بيئة مدرسية أكثر جاذبية.
- تحقيق الاستقلالية واعتماد المتعلم على ذاته وإكسابه مبدأ التعلم الذاتي، والتواصل مع الآخرين ومؤسسات المجتمع وبشكل ينعكس إيجاباً على نواتج ومخرجات العملية التربوية.

نتائج التطوير المتوقعة

يتوقع أن يؤدي هذا التطوير إلى تحقيق الآتي:

- نظام إداري مدرسي مؤسسي، يتمتع بالقدرة على المبادرة الذاتية نحو التطوير المستمر، وإشاعة روح الفريق، وتجويد الأداء من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- بيئة تعليمية تعليمية جاذبة.
- تمحور عملية التعلم حول المتعلم.
- تحقيق المعلمين لمستويات عالية من الكفايات والمهارات ووفقاً للمعايير العالمية.
- توافر منظومة من المناهج والمواد التعليمية المطورة التي تتسم بالترابط والتكامل.
- بروز مفهوم الأنشطة التطبيقية أثناء الصف، والأنشطة الحرة اللاصفية والأنشطة الإثرائية، بما يؤدي إلى تنمية القدرات الخلاقة والإبداعية للمتعلمين.
- توافر منظومة متكاملة من البرامج الخاصة للمتعلمين المتفوقين والموهوبين وبطبيء التعلم.
- توافر آليات وأساليب للتقويم يحقق قياس نواتج التعلم.
- زيادة نسبة التوطين.

التعليم للجميع

ولم يقتصر دور الوزارة على توجيه الجهود نحو التعليم النظامي المدرسي فحسب، بل أولت اهتماماً كمياً ونوعياً بالمؤسسات والمراكز غير النظامية، وصولاً إلى خلق منظومة متكاملة تسعى على توفير التعليم للجميع لاسيما بين الشباب، ولعل الجهود التطويرية الآتية تقف شاهداً على صدق ما ذهبنا إليه، والجهود المعنية هي:

أولاً : تطوير برامج محو الأمية والتعليم الأساسي

تبنّت المؤتمرات الإقليمية والمحلية برامج تطويرية شاملة في مجال التعليم الأساسي، منها البرنامج الإقليمي لتعميم التعليم الابتدائي وتجديده (عربيوبيل) والبرنامج الإجرائي المنبثق عن مؤتمر (هامبورغ).

وقد تبنّت هذه البرامج الأهداف التالية :

1. إتاحة الفرصة لكل الأطفال في سن الدراسة للالتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم لفترة متصلة لا تقل عن ست سنوات كحد أدنى.
2. محو أمية البالغين والكبار في إطار تعليم المجتمع كله.
3. تحسين نوعية التعليم النظامي وغير النظامي، ورفع كفاءة النظم التعليمية من خلال التفاعل بين هذه النظم وبرامج التنمية، ومن خلال عمليات الإصلاح والتجديد والتكامل بين القطاعين: النظامي وغير النظامي.
4. توسيع دائرة الحوار بين المؤسسات التربوية الرسمية والأهلية.
5. إتاحة فرص التعليم المستمر لخلق المجتمع المعلم المتعلم.
6. التركيز على الفئات الأقل حظاً (المرأة، سكان المناطق النائية، الفقراء.. الخ).

وتستهدف هذه البرامج الفئات الآتية حسب الأولوية :

- الأطفال في سن الدراسة.
- المتسربين من المرحلة الابتدائية.
- خريجي المرحلة الابتدائية العاطلين عن العمل لعدم كفاءتهم المهنية والحرفية.

- الأميين من اليافعين والكبار.

- العاملين في القطاع غير المنظم (المهاجرين، اللاجئين، الفتيات والنساء).
وفي نطاق هذه الأهداف، ومنذ مؤتمر (هامبورغ) أنجزت دولة الإمارات العربية المتحدة ما يلي:

1. فرض إلزامية التعليم في مرحلة التعليم الأساسي، ومد هذه المرحلة لتصبح تسع سنوات بدلاً من ست سنوات، لتضمن تجفيف روافد الأمية، وعدم العودة إليها في حال الانقطاع عن الدراسة، ولتتمكن المتعلم من الحد الأدنى من المهارات والكفايات اللازمة لمواجهة الحاجات الاجتماعية والتقنية المتزايدة باضطراد، وفي سبيل تمكين كل الأطفال من الالتحاق بالتعليم، أنشأت المدارس حيثما توافر الدارسون: في المدن، والقرى، والتجمعات السكنية، مهما قل عدد سكانها، ووفرت وسائل المواصلات المريحة لنقل الطلاب من بيوتهم إلى مدارسهم، وزودتهم بصورة مجانية بكل ما يحتاجون إليه من كتب، وقرطاسية، ووسائل تعليمية أخرى، وسنت القوانين التي تعاقب ولي الأمر الذي لا يرسل ابنه إلى المدرسة، أو يخرج منه قبل إنهاء مرحلة التعليم الأساسي.
2. التوسع في فتح مراكز تعليم الكبار، وتكثيف الحملات التوعوية، وخلق الحوافز التشجيعية لجذب الكبار إلى الالتحاق بالمراكز.
ومع أن نسبة الأمية في الدولة تتناقص بصورة منتظمة، إلا أن عدد المراكز وعدد الدارسين يتزايد باستمرار.
3. فتح القنوات بين تعليم الكبار وكل من: التعليم العام، والتعليم العالي، بحيث يتاح للدارس الذي ينهي المرحلة التكميلية (السادس الأساسي) فرصة الاستمرار في التعليم النظامي حتى نهاية المرحلة الثانوية، ومن بعدهما يمكنه الالتحاق بالتعليم الجامعي ليستمر فيه إلى الحد الذي يسمح له به ظروفه.
4. تحديث المناهج والمقررات الدراسية، حيث طبقت عام 1999 مناهج جديدة مطورة خاصة بالكبار في المرحلتين: التأسيسية والتكميلية، وكذلك حُدث منهج التعليم العام المطبق على الكبار في المراحل الدراسية اللاحقة. وقد روعي في إعداد المناهج المطورة تمكين الدارسين من المهارات الأساسية اللازمة للتفاعل

الإيجابي مع خطط التنمية في مجتمع دائم التطور.

5. البدء في وضع خطة متدرجة لتحسين بيئة التعليم عن طريق استقلالية مراكز تعليم الكبار عن مدارس التعليم العام، وتزويدها بما يلزم من مرافق وخدمات وتجهيزات وتقنيات تمكنها من تحسين نوعية التعليم ورفع مستوى مخرجاته.
6. البدء في وضع خطة متدرجة لرفع كفاءة القوى البشرية العاملة من: إداريين ومعلمين، وفنيين، عن طريق: تفريغ العاملين في مراكز تعليم الكبار، والتنسيق مع الجامعات في الدولة لوضع البرامج التأهيلية لهم لتمكين وزارة التربية والتعليم والشباب وبالتعاون مع المؤسسات المعنية الأخرى، من وضع البرامج التدريبية المناسبة لهم؟ وقد انطلقت الوزارة في الدولة في كل خططها من (رؤية تطوير التعليم 2020) تلك الوثيقة التي حددت ملامح السياسة التربوية للدولة، وفصلت المحاور والأهداف والبرامج والمشاريع الإستراتيجية التي تنبثق منها.

فقد حددت الوثيقة سبعة محاور لعملية التطوير التربوي هي:

1. التعليم محفز للتنمية الوطنية.
2. تعظيم إنتاجية النظام التعليمي ورفع كفاءته.
3. الجودة والتطوير المستمر.
4. التعليم محفز للثقافة والمعرفة.
5. البيئة الأساسية المرنة والملائمة.
6. المشاركة والمساهمة والدعم المجتمعي.
7. إعادة هيكلة المراحل التعليمية من أجل تكاملها.

ومن بين الأهداف الإستراتيجية التي عالجتها الرؤية:

1. تحقيق مبدأ «التعليم حق للجميع» وترجمة هذا الحق إلى فرص تعليمية متكافئة لكل من الولد والبنت، وبين أبناء المناطق المتعددة بالدولة، مع تنويع تلك الفرص لتستجيب للفروق الفردية بين المتعلمين.
2. القضاء تماماً على أمية الكبار، وسد منابعه الأمية، وإيجاد برامج التأهيل المهني والتدريب الفني للكبار، لتأهيلهم للانخراط في سوق العمل والإنتاج.

3. إحداث تغيير جذري في مفاهيم وأساليب وممارسات التعليم والتحول من الكم إلى الكيف، ونقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم، ومن المعلم إلى المتعلم، ومن الحفظ والاستظهار إلى التفكير والتأمل والتخيل والابتكار.
4. تحقيق معدلات أعلى من التحصيل التعليمي مقيساً بمعايير عالمية للتحصيل، مع الاهتمام بصفة خاصة بعلوم العصر وتشمل: اللغة القومية، واللغة الانجليزية، والعلوم، والرياضيات، وتطبيقات الحاسوب.
5. زيادة الوعي المجتمعي بضرورة تطوير التعليم من أجل تفعيل مساهمته في التنمية الوطنية وذلك من خلال أنشطة إعلامية مخططة تخطيطاً سليماً ومن ثم يزداد دعم المجتمع ومساهمته في تطوير التعليم.
6. تطوير المناهج وطرق التدريس وأساليب تنظيم المدرسة من أجل تلبية الاحتياجات المستقبلية للطلاب وتسليحهم بمهارات التكيف مع التغير ومواجهة التحديات التي يواجهونها في المجتمع الكوني.
7. مد إلزامية التعليم لتشمل الثانوي، إذ أنه أصبح يمثل الحد الأدنى من الثقافة العامة المشتركة واللازمة لأي تخصص مهني.

ومن المشاريع الإستراتيجية التي تبنتها رؤية 2020 :

1. مشروع تطوير البرنامج الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار.
 2. مشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي.
 3. مشروع دراسة تتبعه لتقويم مخرجات النظام التعليمي.
 4. مشروع دراسة الهدر التعليمي لرفع الكفاءة الداخلية للتعليم.
 5. مشروع الاختبارات التحصيلية الدولية، والتحول إلى معايير تحصيل عالمية.
 6. مشروع إنشاء الصندوق الوطني لدعم تطوير التعليم.
- وحرى بنا هنا أن نتناول ما جاء في الرؤية 2020 حول برامج محو الأمية وتعليم الكبار والتعليم المستمر بالتفصيل، وذلك في الآتي:

1. تقويم البرنامج الوطني لمحو الأمية :

ينص الهدف الاستراتيجي التاسع في هذه الوثيقة على أنه: بحلول عام 2020 «يتم القضاء تماماً على أمية الكبار»، وسد منابع الأمية، وإيجاد برامج التأهيل

المهني والتدريب الفني للكبار، لتأهيلهم للانخراط في سوق العمل والإنتاج. وانطلاقاً من اهتمام الدولة المتواصل بالإنسان وتميمته تنمية مستدامة ترفع من مستوى معيشته، وتوسع فرص وخيارات الحياة المتاحة له، فإن تقويم الحملة الوطنية لمحو الأمية يكتسب أهمية خاصة لاختبار جدية الحملة وقياس إنجازاتها، وبحث سبل زيادة مردودها.

ولا شك أن الأمية هي العقبة الكؤود التي تعوق عجلة التنمية، لأنها تمس شريحة هامة من السكان في فئات العمل المنتجة (15 - 45 سنة) حيث تصعب الاستفادة من الإنسان الأمي في مجالات الإنتاج الحديثة، والتي تتطلب إنساناً متقناً لمهارات الأبجدية والحساب، كما أن التعامل مع مستحدثات التقانة يقتضي فهماً لمبادئ العلوم وقوانينها وتطبيقاتها، ومن ثم يسعى هذا المشروع إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- أ. دراسة الوضع الراهن لمشكلة الأمية دراسة رقمية من واقع الإحصاءات والبيانات المتاحة للوقوف على حجم مشكلة الأمية في دولة الإمارات.
- ب. تقويم فعالية الجهود المبذولة لتعليم الأميين للمهارات الأساسية للتعلم أو ما يعرف بالراءات الأربعة (4 Rs): القراءة، والكتابة، والحساب، والتربية الإسلامية.
- ج. دراسة مدى احتفاظ الكبار الدارسين في برامج محو الأمية بالمهارات الأساسية للتعلم ومدى توظيفهم لها في خبراتهم الحياتية.
- د. ربط التعليم بالعمل المنتج والتأكد من انخراط الأميين في برامج التأهيل والتدريب أو مواصلة التعليم لمراحل أعلى.
- هـ. سد منابع الأمية من خلال التأكد من الاستيعاب الكامل للتلاميذ في سن الإلزام (6 - 11 سنة)، وكذلك التأكد من عدم تسرب التلاميذ من المدرسة الابتدائية قبل إتقان مهارات الأبجدة والحسابية.
- و. تصعيد وتفعيل الجهود لزيادة فعالية الحملة الوطنية لمحو الأمية من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة في هذا الصدد.

هذا وسوف يتضمن هذا المشروع الأنشطة الآتية :

- أ. إجراء مجموعة من الدراسات المكتبية والميدانية لتحديد حجم مشكلة الأمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخصائصها، وأسبابها، ومدى نجاح جهود محو الأمية وتعليم الكبار في القضاء على هذه المشكلة.
- ب. دراسة المشكلات والقضايا التي تحد من فعالية الحملة الوطنية لمحو الأمية بما في ذلك تقويم البرامج، وحجم المشاركة، وجهود المتابعة، ومشكلات التسرب والرسوب، وانخفاض الدافعية لدى الدارسين، وكذلك بحث مشكلات التمويل، وتدريب المسؤولين عن الحملة من معلمين وإداريين.
- ج. تصميم برنامج معجل لمحو الأمية يكون مكثفاً في مناهجه ومقرراته ووظيفياً في توجهاته، ومرتبطاً بخبرات مصاحبة للتأهيل المهني والتدريب الأساسي لربط التعليم بالعمل المنتج.
- د. تصميم برنامج تنفيذي بالتعاون مع وزارة العمل والوزارات الأخرى ذات الصلة كالأشئون الاجتماعية والصناعة والمؤسسات الاقتصادية، لإيجاد فرص عمل للمتخرجين في برامج محو الأمية ومساعدتهم على مزيد من التعليم والتدريب.
- هـ. تصميم برامج تعليمية لمحو الأمية في المناطق النائية ولجماعات البدو الرحل والنساء باستخدام تقنيات جديدة للتعليم غير النظامي.
- و. تصميم برنامج متكامل من الحوافز المادية والاجتماعية التي تزيد من دافعية الأميين للتعلم وترفع درجة إقبالهم على المشاركة في حملات وبرامج محو الأمية والاستمرار في الدراسة ومواصلة التعليم بحيث يصبح المجتمع كله مجتمعاً متعلماً دائماً التعلم.

2 . تعليم الكبار والتعليم المستمر :

ترتفع معدلات التسرب في كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية. وقد يكمل عدد من الطلبة التعليم الابتدائي أو الإعدادي دون إتقان أي من المهارات الأساسية

(الأبجدة والحسابية)، وهذا يخلق مجموعة من المشكلات للمجتمع. فالطلبة الذين لا يكملون دراستهم في المرحلة الابتدائية أو الإعدادية يفتقرون إلى المهارات التي تخولهم الالتحاق بسوق العمل.

وهناك عدد كبير من الكبار الذين لم تتوافر لهم فرص الالتحاق بالتعليم الرسمي، ولهذا أنشأت الوزارة مراكز تعليم الكبار. وفي العام الدراسي 1995 / 1996 بلغ عدد مراكز تعليم الكبار 140 مركزاً تحتوي على 1.160 فصلاً دراسياً وينتظم بها نحو 23.863 دارساً. وتقع هذه المراكز ضمن المدارس الحكومية وتستخدم المناهج التي تتبعها المدارس الحكومية. وهناك تركيز كبير على عمليات التقويم والامتحانات. ولا بد من الاهتمام بنوعية المخرجات وليس بكمها. وكذلك لا بد من وضع استراتيجيات لضمان خفض معدلات التسرب وتوفير فرص التعليم للمتسربين مع الاهتمام ببرامج المحافظة على المهارات الأساسية.

يرتبط المشروع بالمحاور الاستراتيجية الآتية:

- × التعليم كمحفز للتنمية الوطنية.
- × المشاركة والدعم المجتمعي.
- × التعليم محوراً للثقافة والمعرفة.

كما يرتبط المشروع بالأهداف الاستراتيجية الآتية:

- × إقامة مجتمع دائم للتعلم وربط التعليم الرسمي وغير الرسمي.
- × القضاء التام على الأمية وتضييق فجوة الأمية بين المتسربين من الدراسة والاحتفاظ بمهارات التعلم الأساسي.
- × تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وسوف يسعى المشروع إلى تحقيق الأنشطة الآتية:

- × مراجعة وتحديث برامج تعليم الكبار الحالية.
- × حصر كبار السن من الطلبة الذين لا تتوافر لديهم المهارات الأساسية في القراءة والكتابة ممن يمكنهم الالتحاق ببرامج محو الأمية للكبار.
- × القضاء على الأمية لدى الكبار من خلال تصميم وإعداد برامج تثبيت المهارات الأساسية.

× ربط تعليم الكبار ببرامج التدريب المهني والفني.

× خفض معدلات التسرب وعلاج مشكلات ضعف التحصيل الدراسي.

التعليم من أجل التعلم المستمر:

التعلم المستمر - متجاوزاً قيود الزمان والمكان - مبدأ عام يُوجه إليه تراثنا

العربي، وتأخذ به النظم التعليمية الحديثة. وهو إطار يتسع ليشمل تقديم الفرص

التعليمية المتنوعة والمتعددة لكل فرد في كل سن، وفي كل تخصص، بما يشبع

احتياجات الإنسان المتنوعة واحتياجات المستقبل المتغيرة.

ويقتضي التعليم المستمر أن تعمل المؤسسة التعليمية على إنماء القدرة على

التعلم الذاتي، كما يقتضي أن يعمل المجتمع على توفير فرص متنوعة متعددة للتعلم

المستمر، يستفيد منها الإنسان خلال مراحل حياته، بما يشبع متطلباته المهنية

والثقافية.

ويستلزم تحقيق هذا المبدأ ما يلي:

1. توسيع إطار التعليم، وتعدد مؤسساته بما يحقق استفادة المتعلم من كافة

المؤسسات ذات الأدوار التعليمية، مثل المساجد، والمؤسسات الاجتماعية

والاقتصادية والتعاونية والإنتاجية والرياضية والتطوعية والإعلامية، والتي

يمكن أن تسهم بدور تعليمي تكمل به دور المؤسسة التعليمية النظامية.

2. التنسيق والتكامل بين جهود التعليم النظامي وغير النظامي، وتوزيع الأدوار

بينهما بما يحقق تقديم فرص تعليمية عديدة ومتنوعة.

3. توفير حوافز اجتماعية ومعنوية ومادية تجعل الاستمرار في التعلم مسألة مهمة

وحيوية بالنسبة لكل فرد.

هذا وقد هيأت طفرة التطوير التي انتظمت مجال التعليم بالدولة الفرص

المواتية لنشر التعليم المستمر تأسيساً على التوجه الرامي على إكساب المتعلمين

مبدأ التعلم الذاتي والبحث والاستقصاء العلمي، وذلك من خلال ما يوفره من

وسائط ومصادر متعددة ومراكز مصادر التعلم بمدارس الدولة.

ثانياً : برنامج ذوي الاحتياجات الخاصة

شرعت الوزارة في وضع الرعاية والإرشاد النفسي للطلاب، فهي الوسيلة الفاعلة لمساعدة الطلاب على تحقيق النمو المتكامل والشامل، وتحقيق الذات، حيث يمكن إجراء اختبارات لقياس الشخصية وأخرى تشخيصية تساعد المعلم على تلبية الاحتياجات الفردية للطلاب في وقت مبكر وبكل فاعل.

وتم اتخاذ الخطوات الإجرائية الآتية :

1. تصميم وتنفيذ برامج متكاملة لإعداد المعلم والموجه الفني وتدريبهما تدريباً متطوراً.
2. تصميم وبناء الاختبارات النفسية بالتعاون مع الجهات المختصة.
3. تنظيم السجل الطلابي وإعداد بطاقة معلومات عن كل طالب تتضمن نتائج الاختبارات المقننة واتجاهات وميول الطالب واستعداداته.
4. تقديم المعلومات والتغذية الراجعة عن سلوك الطلبة وقدراتهم وميولهم واستعداداتهم لمراكز التطوير المعنية (الامتحانات، وتطوير المناهج).

تطوير برامج رعاية الطلبة ذوي القدرات الخاصة

في إطار سعي الوزارة إلى تنمية مهارات الطلاب الفائقين والموهبين، بالإضافة إلى مساعدة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الطرائق التدريسية التي تراعي الفروق الفردية بين الطلاب. فقد قامت الوزارة بتنفيذ برنامجي:

1. رعاية الطلاب الفائقين والمبدعين.

2. رعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي مجال رعاية الطلاب الفائقين والمبدعين.. قامت الوزارة

بالإجراءات التالية :

× فتح قسم للفائقين والموهوبين بالوزارة منذ عام 1999 م، وتم ترسيخ مفهوم التفوق والموهبة في الميدان التربوي، وتوفير الطرائق التدريسية لهم، واختصار الفترة الزمنية لمراحل تعليمهم وتقديم البرامج الإثرائية لهم مثل البرامج الإثرائية الصيفية وعطلة نهاية الأسبوع بالتنسيق مع هيئات ومؤسسات المجتمع

وتصميم نموذج مراكز تنمية القدرات، وتم إعداد موجهات لإعداد المناهج الإثرائية من خلال لجنة ذوي القدرات الخاصة والتي تدرج ضمن مشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي. وتنفيذ دورات تدريبية حول بناء الوحدات الإثرائية. وقد تم تشكيل لجان للاكتشاف المبكر للفائقين والموهوبين على مستوى مناطق ومدارس الدولة، وإصدار العديد من أدلة العمل التي تساهم وتساعد في عملية الاكتشاف المبكر.

أما في مجال رعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.. فقد قامت الوزارة بالإجراءات التالية :

1. وضع إجراءات تقويمية لتشخيص القدرات والاحتياجات.
2. حصر جميع الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة ودعمهم.
3. وضع برامج فاعلة لمساعدة هؤلاء الطلبة وتوفير المصادر اللازمة لهم.
4. توفير المواد التعليمية المناسبة التي تراعي الفروق الفردية للمتعلمين.

النتائج المتوقعة تحقيقها من المجال الأول :

1. انتقال محور التعلم من المعلم إلى المتعلم، والتركيز على المهارات الإبداعية للطلاب.
2. الابتعاد بالممارسات التعليمية من الحفظ إلى الإبداع، والتعلم من خلال تراكم الخبرة التعليمية وإشغال الذهن.
3. الانتهاء من مرحلة التعلم من أجل الامتحان إلى مرحلة الاستفادة من الامتحان، لغرض التطوير والتعلم الدائم.
4. التركيز على شخصية الطالب من خلال توفير حيز من الخطط الدراسية لتفعيل مهاراته وإبداعاته في مجالات مختلفة، والتركيز على السلوك التربوي.
5. الاهتمام بالرعاية الطلابية وخاصة الطلبة المبدعين وذوي القدرات الخاصة، ومحاولة توفير البرامج اللازمة لهم.

ثالثاً : المشاركة المجتمعية في التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة

من القواعد الأساسية لتنمية المجتمع إشراك أعضائه على وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى النهوض به من كافة المجالات التي لا يمكن فصلها عن بعضها، وبناءً عليه هناك أنواع مختلفة ومتعددة للمشاركة المجتمعية في إدارة التربية، وإحداث تغيير في النظام التربوي والتعليمي منها:

أ. المشاركة الجماعية في اللجان الحكومية :

وقد تمثل ذلك في وضع السياسة التعليمية للدولة والتي جاءت كنتاج للجهود المشتركة بين الوزارة، وعدد من الوزارات الأخرى.

ب. المجلس الوطني الاتحادي :

أسهم المجلس الوطني الاتحادي بجهود كبيرة في قضايا التربية والتعليم من خلال المناقشات والتوجيهات التي تقدم بها وهي:

- تطوير المناهج التربوية.

- الكادر الوظيفي للمدرسين المواطنين.

- التعليم الخاص.

ج. الحكومات المحلية :

قدمت الحكومات المحلية دعماً غير محدود للعملية التربوية، منها:

× الجوائز التربوية والتعليمية.

يوجد في الدولة (7) جوائز متصلة بالعملية التربوية والتعليمية، تقدمها الدوائر المحلية سعياً إلى التمايز وتقديم الأفضل للتربية والتعليم.

× المدارس النموذجية .

شجعت الحكومات المحلية على إنشاء المدارس النموذجية، وقد بدأ المشروع منذ سنوات.

د. مشروع محمد بن راشد للحاسب الآلي :

حيث استحدثت 24 مدرسة إلكترونية في إمارة دبي بدعم وتوجيه من سمو الشيخ محمد بن راشد ولي عهد دبي وزير الدفاع.

هـ. مجالس الآباء والمعلمين:

تم تشكيلها على مستوى المدرسة والمنطقة التعليمية، بهدف التعاون والتآزر الذي ينبغي أن يقوم بين المجتمع المحلي من جهة، والمدرسة من جهة أخرى.

و. جمعيات النفع العام:

يمثل المجال التربوي أهم المجالات التي سعت إليها جمعيات النفع العام إلى المشاركة فيه، من خلال تقديم خدماتها وتوجيه فعاليتها. وقد حققت تلك الجمعيات الكثير من مشاريعها التربوية والتعليمية، وبخاصة الجمعيات النسائية المنتشرة في الدولة.

ز. الاتحاد النسائي:

وذلك بما يوفره من فرص للتعليم في المراكز التي ينشئها، وتشرف عليها وزارة التربية والتعليم والشباب، الأمر الذي أسهم بشكل فاعل في تعليم المرأة ومحو أميتها.

ح. التعليم العالي:

إن اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بتعليم الشباب لا يقف عند حد التعليم النظامي بل يستمر معهم مدى الحياة من خلال مؤسسات التعليم العالي ومراكز التعليم المستمر ومؤسسات التدريب النوعية.

أولاً: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إن كل طالب يتخرج من الثانوية العامة يحصل على فرصة لاستكمال دراسته الجامعية من خلال الجامعات الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مثل:

جامعة الإمارات وجامعة زايد، وكذلك من خلال كليات التقنية العليا المنتشرة في كافة إمارات الدولة وهي توفر التعليم العالي والنوعي للطلاب والطالبات على حد سواء، ضمن أرقى المعايير التعليمية العالمية، حيث إنها تحظى بالاعتماد والاعتراف من أرقى مؤسسات التعليم العالي عالمياً، إضافة إلى العديد من الجامعات والكليات المرموقة التي أنشأتها الحكومات المحلية في الإمارات المختلفة.

فضلاً عن ذلك يتوفر للطالب التنوع في الاختيار من خلال مؤسسات التعليم العالي الخاصة، حيث تنتشر الجامعات و الكليات الخاصة في أرجاء الدولة وتخضع لإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جميع المراحل بدءاً من مرحلة الترخيص مروراً بمرحلة الاعتماد الأكاديمي الذي يتم ضمن معايير عالمية دقيقة تهدف إلى ضمان الجودة في هذه المنشآت حيث يتم الاعتماد من خلال هيئة الاعتماد الأكاديمي التابعة لنفس الوزارة، وتقوم وزارة التعليم العالي سنوياً بابتعاث أعداد كبيرة من الشباب بفرض الحصول على شهادات جامعية عليا من الجامعات المرموقة عالمياً.

ثانياً: التعليم في القوات المسلحة ووزارة الداخلية

ونظراً لاتجاه شريحة من الشباب من كلا الجنسين للالتحاق بالعمل في القوات المسلحة ووزارة الداخلية، بعد استكمال الدراسة الثانوية أو مرحلة التعليم الإلزامي فقد حرصت الدولة على أن توفر لهم فرص التعليم النوعي أثناء الخدمة من خلال الكليات والمعاهد والمدارس العسكرية التابعة لهتين الجهتين والتي تشتمل على كافة التخصصات التكنولوجية والعسكرية والعلوم العصرية. ومن الأمثلة على المؤسسات التعليمية التابعة للقوات المسلحة (كلية زايد الثاني العسكرية، وكلية خليفة بن زايد الجوية، والكلية البحرية، ومعهد الدراسات الفنية، ومدرسة التمريض، ومديرية الصيانة العامة، ومديرية الأشغال العسكرية، ومدرسة خولة بنت الأزور التي أنشئت لإعداد كادر وطني نسائي ذي كفاءة في القوات المسلحة، والمدرسة الثانوية الجوية) وجميع هذه المؤسسات تصدر شهادات ودرجات علمية معادلة ومعترف بها داخل وخارج الدولة. إضافة إلى ابتعاث الشباب إلى خارج الدولة لدراسة تخصصات فنية.

أما وزارة الداخلية فهي بدورها أنشأت مدارس وكليات الشرطة التي تزود الشباب بكافة العلوم العصرية والعسكرية وتمنحهم درجات علمية معترف بها تصل إلى مرحلة الماجستير.

ثالثاً: برنامج إعداد

وهي مبادرة من حكومة دبي تهدف إلى استقطاب الشباب المتميزين من

خريجي الثانوية العامة والجامعات لابتعاثهم إلى الخارج لاستكمال الدراسات العليا في تخصصات تحتاجها الدولة في مسيرتها التنموية الشاملة.

رابعاً: كلية الإتصالات

وهي تابعة لمؤسسة الإمارات للاتصالات وتقوم باستقطاب خريجي الثانوية العامة للدراسة بها ونيل درجات علمية عالية في المجالات الهندسية والتقنية وتتوفر لخريجي هذه الكلية وظائف في نفس المؤسسة.

خامساً: معهد التدريب المصري

وهو معهد تابع للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ويوفر للشباب درجات علمية بعد الثانوية العامة في كافة التخصصات المصرفية. وتعتبر شهاداته معترف بها محلياً وعالمياً.

ط. التدريب المستمر

أما الشباب الباحثين عن عمل في قطاعات غير عسكرية بعد التخرج من الثانوية العامة، فقد اهتمت الدولة بهم حيث يتم توفير فرص تدريبية لهم تؤهلهم في الالتحاق بسوق العمل من خلال جهات عديدة منها:-

أولاً: هيئة تنمية تطوير الموارد البشرية (تنمية)

والتي تطلق برامج تدريبية نوعية وتخصصية لتأهيل الشباب وإعدادهم إعداداً جيداً للدخول في القطاع الخاص.

ثانياً: غرف التجارة الصناعية

وهي موجودة في كافة إمارات الدولة وقد قطعت شوطاً كبيراً في مجال تدريب الشباب من كلا الجنسين وإكسابهم المهارات التي يتطلبها العمل في القطاع الخاص وحققت نجاحات كبيرة في هذا المجال.

ثالثاً: مراكز التنمية الاجتماعية

وهي مراكز تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ويبلغ عددها 12 مركزاً موزعاً على إمارات الدولة وتقوم هذه المراكز بدور فعال في مجال تنمية المرأة من خلال الدورات التدريبية والأنشطة النوعية.

رابعاً: الإتحاد النسائي

وله دور بارز وفعال في تثقيف المرأة من خلال لجانه المتعددة والفروع التابعة له في كافة إمارات الدولة. ويقوم الإتحاد النسائي بالعديد من الأنشطة والفعاليات الموجهة للمرأة وهي تتنوع بين الدورات التدريبية والفعاليات النوعية والمؤتمرات على مدار العام. كما قام الإتحاد النسائي بإنشاء مركز المعلومات والتدريب التقني وذلك للمساهمة في توفير التعليم التقني للمرأة.

ي. الهيئة العامة للرياضة والشباب

لقد اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالرياضة نظراً لما لها من دور كبير في توجيه الشباب لاستثمار طاقتهم بشكل إيجابي يعود بالنفع على صحتهم وعلى مجتمعهم حيث أنشأت الهيئة العامة للرياضة والشباب والتي يرأسها معالي وزير التربية والتعليم والشباب.

وتشرف هذه الهيئة على الأندية الرياضية المنتشرة في أرجاء الدولة ويبلغ عددها 26 نادٍ ثقافي رياضي. وتشرف كذلك على الاتحادات الرياضية التي تم إشهارها لتشجيع الأنواع المتعددة من الرياضات.

وقد أنشأت الهيئة العديد من مراكز الشباب التابعة لإشرافها المباشر والتي تقوم باستقطابهم وإشراكهم في مختلف الأنشطة الرياضية البناءة. وتحرص الدولة على إشراك شبابها في كافة المسابقات والبطولات الشبابية الرياضية الإقليمية والدولية وعلى إقامة هذه البطولات والمنتديات على أرضها.

ك. مراكز رعاية المعاقين

اهتمت الدولة بهذه الفئة اهتماماً بالغاً انطلاقاً من إيمانها بحق الرعاية والتعليم للجميع حيث إن المعاقين جزء لا يتجزأ من المجتمع. ومن هذا المنطلق فقد أنشأت العديد من مراكز رعاية وتأهيل المعاقين بهدف توفير الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والتأهيل التربوي والمهني للمعاق وإعداده للمشاركة العلمية في الحياة الاجتماعية والإنتاجية، ويبلغ عدد هذه المراكز 23 مركزاً موزعين بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية للإمارات والقطاع الخاص التي تضم المئات من المعاقين لكافة فئات الإعاقة.

إضافة إلى ذلك توجد أندية رياضية خاصة بالمعاقين واتحاد رياضي للمعاقين وقد أحرزت الدولة مراكز متقدمة على المستوى العالمي في مجال رياضة المعاقين وحازت على ميداليات وبطولات عديدة في هذا المجال ولقد امتد اهتمام الدولة في رعاية هذه الفئة إلى إنشاء جمعيات أولياء أمور الطلبة المعاقين للمساهمة في تأهيل هذه الفئة العزيزة على المجتمع.

ل. دور رعاية الأحداث الجانحين

لقد اهتمت الدولة بهذه الشريحة من المجتمع، لذا أولتها اهتماماً خاصاً وذلك بتوفير مستلزمات نجاح العمليات الإصلاحية بجوانبها الوقائية والعلاجية في إطار الخطط التنموية الشاملة بالدولة. حيث تم افتتاح دور لرعاية هؤلاء الأحداث بهدف التركيز على التوعية الدينية، وإجراء البحوث والاختبارات النفسية للحدث ويتم طريق علاجها وتدريب الأحداث على الأعمال الفنية والمهنية وتنمية مواهبهم. وتتواجد هذه الدور في كافة إمارات الدولة.

م. جمعية كشاف الإمارات

حيث أنشأت الدولة جمعية كشاف الإمارات والتي تتبعها مفوضيات كشفية في كافة أرجاء الدولة وتقتطب هذه المفوضيات الآلاف من الشباب المنتمين لهذه الحركة التي تغرس في نفوسهم قيم العطاء والإخاء وخدمة الآخرين والعمل التطوعي في المجتمع.

وتقوم الجمعية بأنشطة تأهيلية وتدريبية واسعة للكشاف وتتنظم لهم تجمعات إقليمية وعالمية على أرض الدولة وكذلك تقوم بإرسال أعداد منهم للمشاركة في المنتديات الكشفية الدولية والدورات التدريبية والتأهيلية المتقدمة في المجال الكشفي.

الخاتمة

إن الجهود التي تناولها هذا التقرير لتطوير التعليم، وجعله متاحاً للشباب، يعكس بجلاء قناعة القيادة السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة بأن التعليم يشكل الأداة الفاعلة تجاه إعداد الشباب الملتزم بقيمه الإسلامية وانتمائه لوطنه وأمته، وأنه وسيلة الأمم نحو تحقيق إعداد الكوادر البشرية وإكسابها المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بمعناها الشامل.

وانطلاقاً من ذلك، فقد حرصت الحكومة الرشيدة على توفير فرص التعليم للجميع، وسعت إلى إيصال خدمة التعليم إلى كل مواطن في شتى ربوع الدولة، وبمستويات تتمثل فيها الجودة والنوعية، وتنويع فرص التعليم وتطويرها، وبما يلبي حاجات الفرد والمجتمع، وإعداده للتعامل مع الألفية الثالثة، وهي حقبة تتميز بمتغيراتها المتسارعة التي تتمثل في التقدم العلمي والتقني وثورة المعلومات وتفجر المعرفة، مما يستلزم تزويد الشباب بأساليب ومهارات التفكير الإبداعي، وأساليب مهارات وقدرات العمل المنتج.

وقفنا الله واياكم لما فيه خير شباب اليوم، قادة الغد

الملاحق

خلاصة التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة للعام 2002 .

Cycles & Kind of Education	طلبة Students	إداريون Administration	معلمون Teachers	فصول Classes	مدارس Schools	البيان الحلقة ونوعية التعليم
rKindergarten	22596	352	1286	1020	91	رياض الأطفال
Cycle	113044	1482	8672	4936	221	الحلقة الأولى
Special Education	1632	-	232	242	-	التربية الخاصة
Total of Cycle 1	114646	1482	8904	5178	221	مجموع الحلقة الأولى
Cycle 2	101191	1067	6781	3793	114	الحلقة الثانية
Secondary	65202	1536	6110	2606	92	الثانوي
School with more than one stage	-	-	-	-	215	مدارس مشتركة
Religious Education	1251	21	145	67	3	التعليم الديني
Industrial	728	21	128	43	3	الصناعي
Commerical	820	13	82	43	3	التجاري
Agricultural	176	6	20	10	2	الزراعي
Technical Education	1724	40	230	96	8	مجموع التعليم الفني
Ministry of Education Schools	306640	4498	23456	12760	744	اجمالي مدارس الوزارة
Adult Education	21330	374	2357	1051	122	تعليم الكبار
Private School	290032	3514	16822	12870	464	التعليم الخاص
Grand Total	618002	8386	42635	26681	1330	الإجمالي العام

جدول رقم /1

مشروعات رؤية تطوير التعليم 2020

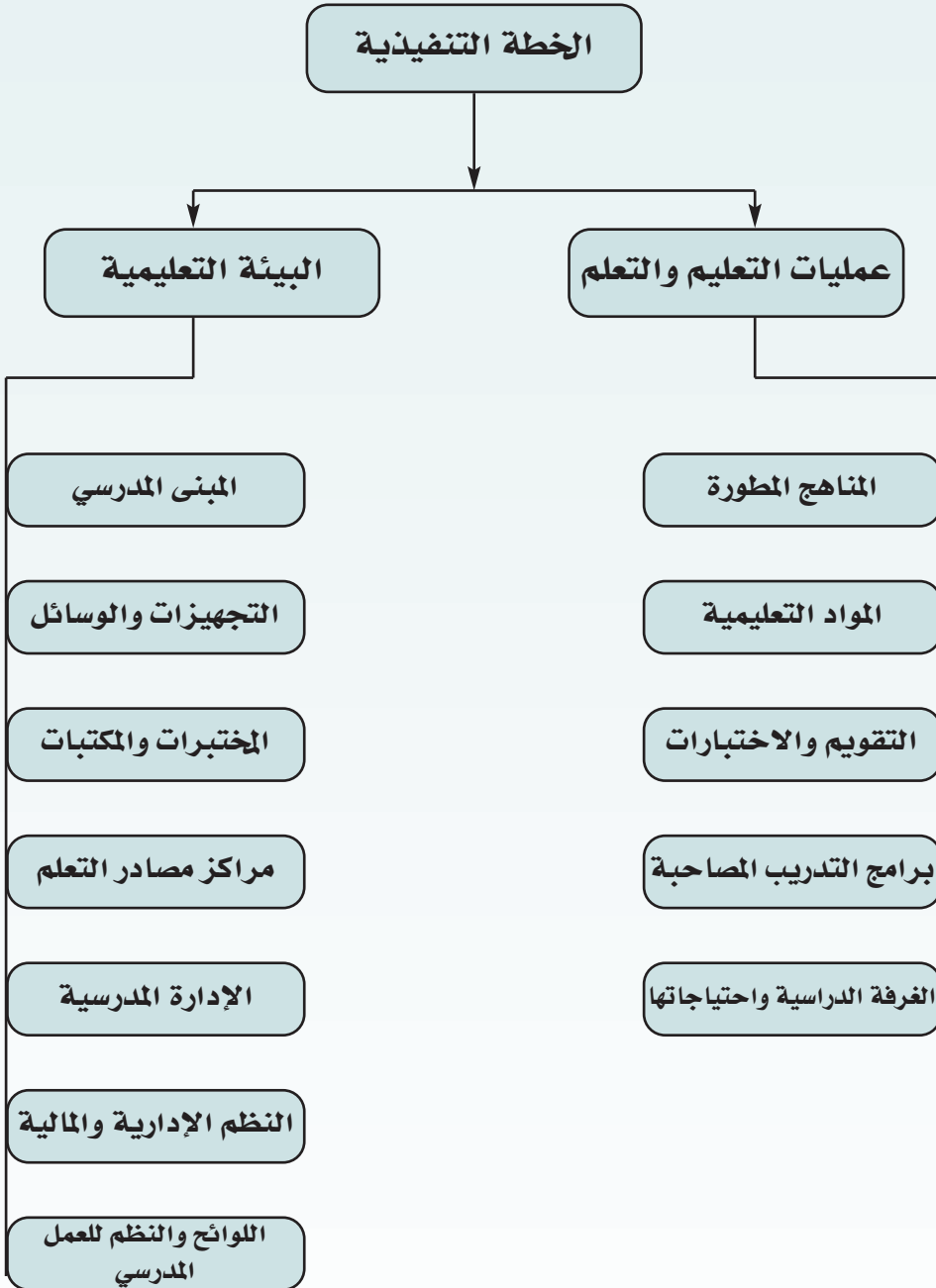
تطوير السياسات التعليمية ومناهج التعليم الأساسية (بمفهومها الشامل كفرنص للتعليم)	تطوير أنظمة تقويم الأداء وتحديد المسئولية وقبول المساءلة	تحديث وتطوير البنية التحتية للمعلومات الإلكترونية	حشد الموارد وتصميم وتوجيهها من تطوير كبرى لوجيا المعلومات وحسن أجل تنفيذ البرامج الشامل لتطوير التعليم
1	إعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم لدعم برامج تطوير التعليم.	34	مراجعة الإنفاق العام في قطاع التعليم.
2	تطوير وظائف التدريس والتخطيط والرعاية والتفتيش من خلال إنشاء مكتب التخطيط والتطوير والتعليم المؤسسي.	35	وضع معايير تصميم وتنفيذ وصيانة البنية التعليمية.
3	إعداد وتطوير التعليم الخاص.	36	إنشاء مراكز مصادر التعلم بالدراس.
4	دراسة تنمعية لتقويم محركات الأنظمة التعليمية.	37	إنشاء الصنفوق الوطني لدعم تطوير التعليم.
5	تطوير الإحسان التربوي وإعادة تنظيمه والاتصالات.	38	تطوير المكتبات المدرسية.
6	سياسات التمدرس وإعادة تنظيمه.		
7	دراسة كلية الوحدة الوقوف على مدى الفعالية الاقتصادية.		
8	خطة التطوير الإداري بالوزارة.		
9	إنشاء المجلس الأعلى للتعليم.		
10	تكميل مؤسسات التعليم العام والإعدادية.		
21	تطوير الأنشطة الطلابية.		
22	دراسة الهمة التعليمية لرفع الكفاءة الداخلية للمدرسة.		
23	تطوير التعليم الفني لتلبية احتياجات التنمية.		
24	تطوير العامل التعليمية بالرحلة الثانوية.		
25	رفع الكفاءات البشرية العاملة في قطاع التعليم (تنمية الموارد البشرية)	30	إنشاء وتشغيل مركز تطوير الاختصاصات والقياس والتقويم.
26	إنشاء مراكز للتدريب في إنشاء الخدمة على مستوى المناطق التعليمية.	31	تطوير مؤشرات الأداء لتحقيق توجه الإدارة بالأداء.
27	إعداد تنظيم وتطوير التوجيه التربوي.	32	تحول الثقافة المؤسسة للوزارة وإنشاء معايير المساءلة.
28	تطوير كفاءات عمدي ومديرات المدارس.	33	الاحتياجات التحصيلية الأولية والتحول إلى معايير تحصيل عالية.
29	خطة تطوير وتنمية القيادات التنفيذية والإشرافية بالوزارة والمناطق.		
14	إنشاء وتشغيل مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية.		
15	تقويم مناهج المواد الأساسية وبرنامج الأنشطة الفرديات في مناهج التعليم العام.		
16	إعداد خرائط الفرديات في مناهج التعليم العام.		
17	تطوير مناهج جديد للتربية الوطنية (وطني الإجازات).		
18	برنامج محو الأمية وتعليم الكبار.		
19	برامج رعاية الطلاب ذوي القدرات الخاصة.		
20	تطوير الرعاية النفسية والإعدادية.		
39	مشروع إدخال الحاسب الآلي في التعليم.	39	مشروع إدخال الحاسب الآلي في التعليم.
40	شبكة المعلومات لدعم الاتصالات التعليمية.	40	شبكة المعلومات لدعم الاتصالات التعليمية.

مجالات التطوير لمشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي

يتناول التطوير المجالات التالية:

- 1 . النظام التعليمي الجديد.
- 2 . الخطة الدراسية.
- 3 . نظام معلم المجال.
- 4 . البيئة التعليمية.
- 5 . الأبنية المدرسية.
- 6 . تكنولوجيا المعلومات وتفعيل استخدامها.
- 7 . المناهج الدراسية والمواد التعليمية.
- 8 . برامج رعاية التلاميذ ذوي القدرات الخاصة.
- 9 . مراكز مصادر التعلم.
- 10 . الأنشطة التربوية الإثرائية.
- 11 . التقويم والاختبارات.
- 12 . تنمية وتدريب الهيئات العاملة بالميدان التربوي.
- 13 . نظام الإدارة المدرسية .

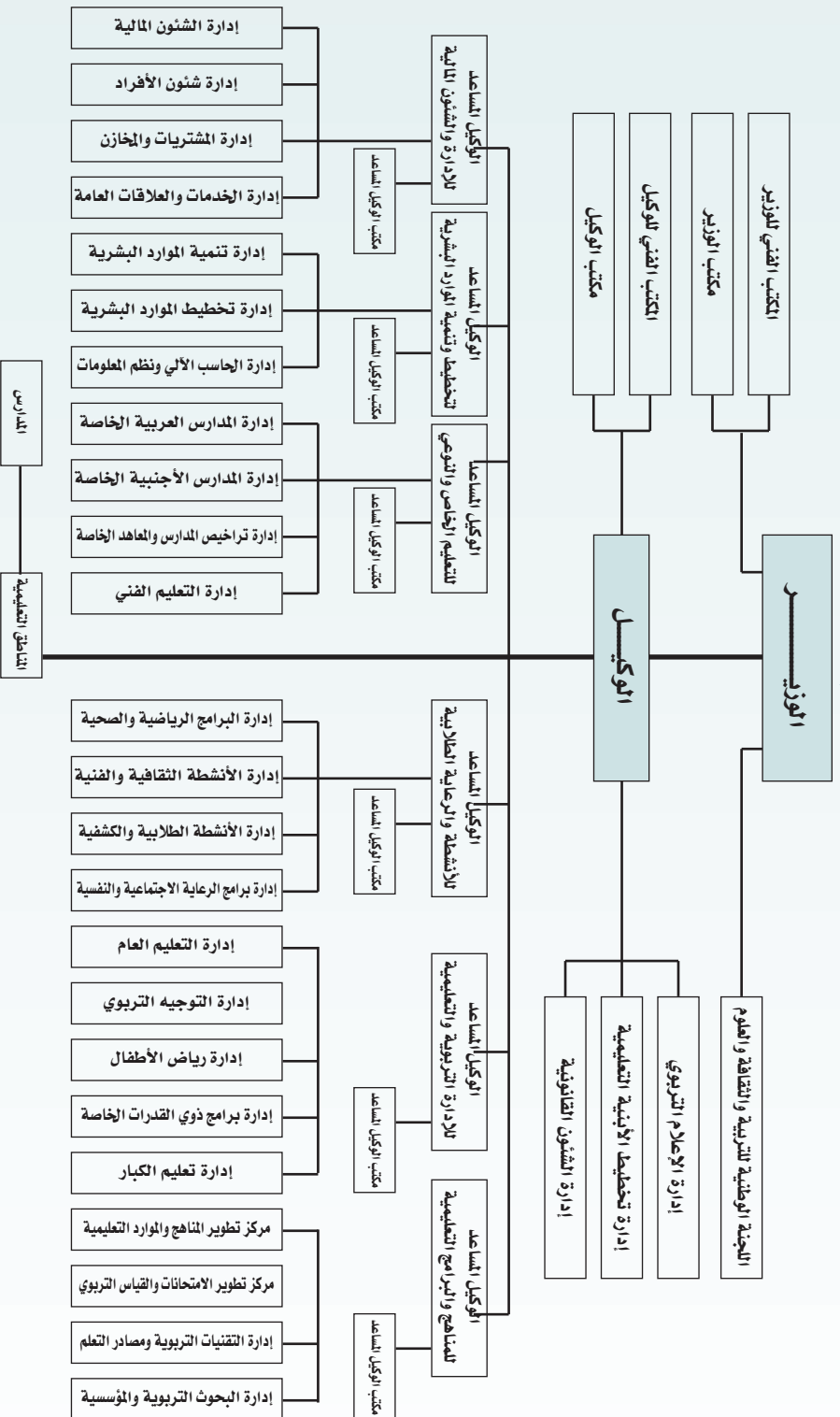
الخطة التنفيذية لمشروع تطوير التعليم الأساسي والثانوي



السلم التعليمي

الصفوف	المستويات	المراحل التعليمية	
12 11 10	الخامس	المرحلة الثانوية	
9 8	الرابع	الحلقة الثانية	المرحلة الأساسية
7 6	الثالث		
5 4	الثاني	الحلقة الأولى	
3 2 1	الأول		

خريطة الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم والشباب
قرار مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 2003



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تصميم وطباعة الشيماء للخدمات المطبعية

متحرك: 050/5948850